المصدر[1]

المصدرُ هو اسمُ المعنى الذى يدل على الحدثِ الجارى على الفعلِ، وهو دالٌّ بالأصالةِ على معنى قائمٍ بفاعلٍ، أو صادرٍ عنه حقيقةً أو مجازًا، أو واقعٍ على مفعولٍ. نحو:

حُسْن، وفَهْم، وحكْمَة، فكلٌّ منها معنى قائمٌ بفاعل.

وخَطّ، وخياطة، وضرْبَ، وكتابَة، كلٌّ منها معنى صادرٌ عن فاعل.

أما نسبةُ العدم إلى المعدوم، والموت إلى الميت، والإيراق إلى الشجرةِ فهى مجازية. والمصدرُ الواقعُ على مفعولٍ هو مصدرُ ما لمْ يُسَمَّ فاعلُه.

يعمل المصدرُ عملَ الفعلِ؛ لأن المصدرَ أصلٌ، والفعل فرعه، وذلك عند جمهورِ النحاة، فالمصدرُ- لديهم - أصلُ المشتقات.

لذلك فإن المصدرَ يعملُ دونَ التقيدِ بزمانٍ، فهو يعملُ فى الماضى والحاضرِ والمستقبل؛ لأنه أصلٌ لكل فعلٍ من هذه الأفعالِ، بخلافِ اسمِ الفاعل، فإنه يعملُ للشبه، فتقيَّد عملُه بما هو شبهُه، وهو المضارعُ.

عمل المصدر:

ذكرنا أن المصدرَ يعملُ عملَ فعله، أى: إنه يرفعُ فاعلًا، أو نائبَ فاعل، أو اسمَ كان، وإذا كان فعلُه متعديا فإنه يتعدى بحسب تعدِّى فعله، إلى واحد، أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثَة. كما أنه ينصبُ الحالَ وغيرَه، حسْبَما يأتى به التركيبُ، وإن كان فعلُه لازما فإنه يلزم.

---

(١) يرجع فى هذه الدراسة إلى: الكتاب ١ - ١٨٩، ٤ - ٥ وما بعدها / المقتضب ١ - ١٣ / شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩/ شرح الإيضاح ١ - ٥٥٣/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ١٠٠٧/ التسهيل ١٤٢/ شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٦/ شرح ابن الناظم ٤١٦/ المقرب ١ - ٢٩/ شرح ابن عقيل ٣ - ٩٣/ المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ الجامع الصغير ١٥٠/ شرح الشذور ٣٨٢ / شرح التصريح ٢ - ٦١/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٣.

وهو يعملُ -على الوجهِ الأرجحِ- فى الماضى والحالِ والاستقبالِ.

وفى رفعِ المصدرِ نائبًا عن الفاعلِ خلافٌ[1]، حيث يمنعه الأخفشُ والشلُوبين وغيرُهما، لوجودِ اللبسِ بين كونِ المرفوعِ نائبًا عن الفاعلِ، أو فاعلًا، ويجيزُه أبو حيان فيما إذا كان الفعلُ ملازمًا للبناء للمجهول، نحو: زُكِم، ومصدرُه: زكام.

وأجازه البصريون، وذهب إليه ابنُ مالك[2].

وأجاز بعضُهم ذلك فى حالِ عدمِ وقوعِ اللبس.

وأرى أنه يجوزُ أن يرفعَ المصدرُ نائبَ فاعلٍ - لفظا، أو محلاً -، ويحددُ السياقُ كونَه فاعلًا أو نائبًا عنه.

وإذا حدث لَبْسٌ فإننا نأخذُ بالأكثرِ حيطةً حيث نتوجَّه إلى السياقِ العامِ، لا سياقِ الجملةِ بمفردِها. وسنوردُ أمثلةً لإعمالِ المصدرِ فيما لمْ يُسَمَّ فاعلُه.

ومن أمثلةِ عملِ المصدر:

- سُرِرْت من قِراءتِك الدرس.

(الدرس) مفعولٌ به منصوب للمصدرِ (قراءة)، وهو متعدّ إلى واحد. والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجر.

- خروجُك من القاعةِ أثناءَ المحاضرةِ غيرُ لائقٍ.

(خروج) مصدرُ فعلٍ لازمٍ؛ لذا لم يتعدَّ؛ لكنَّ شبهَ الجملةِ (من القاعةِ) متعلقةٌ به. والمصدرُ مبتدأ. مضاف إليه فاعله (كاف المخاطب).

- من بِرِّك إعطاؤُك الفقيرَ صدقةً.

(إعطاء) مصدرُ فعلٍ يتعدى إلى اثنين؛ لذا فإنه قد تعدى إلى (الفقير)، وهو مفعولٌ به أول، وإلى (صدقة)، وهو مفعولٌ به ثانٍ، وأما المصدرُ فهو مبتدأٌ مؤخر. مضافٌ إليه فاعله (كاف المخاطب).

---

(١) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

ومنه القولُ: عجبْت من إعطائك زيدًا درهمًا.

- قدَّرتُ إعْلامُكَ محمدًا عليًّا بريئًا.

(إعلامُ) مصدرُ الفعلِ (أعلم)، وهو يتعدى إلى ثلاثةِ مفعولين؛ لذا فقد تعدى المصدر إلى كلٍّ من:

(محمدًا)، وهو مفعولٌ أول، و(عليا)، وهو مفعولٌ به ثان، و(بريئًا)، وهو مفعولٌ به ثالث.

أما المصدر فهو مفعولٌ به للفعلِ(قدر). وهو مضافٌ إليه فاعله كاف المخاطب.

- من أمثلةِ ابن مالك:

من نعمِ الله كونُ المقْهورِ عدوُّنا، كونُ عدونا المقْهورُ، الكونُ عدوُّنا المقهور[1].

حيث المصدرُ (كون) رفع اسمَه فى المواضعِ الثلاثة، ونصب خبرَه فى الموضع الثالث. والمصدرُ الأولُ مضافٌ إلى الخبر، والثانى مضافٌ إلى اسمَ كان، والثالثُ معرفٌ بالأداةِ. ولك أن تقولَ:

- كونُك مجتهدًا شيءٌ مُرْض؛ لكننا نطلبُ صيرورتَك متواضعًا.

(مجتهدًا) خبر المصدر (كون)، و(متواضعا) خبرُ المصدرِ (صيرورة). والمصدرُ (كون) مبتدأ، وأما (صيرورة) فهو مفعولٌ به للفعلِ (نطلبُ)، وكلٌّ من المصدرين مضافٌ إلى اسمِه، وهو فى الأصلِ مبتدأٌ قبلَ دخولِ المصدرِ عليه.

- من الأمثلةِ التى تذكر[2]:

ساءنى ضربُك، والتقديرُ: أن ضُرِبْت، بالبناءِ للمجهولِ، أو لِمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُه. فيكون ضميرُ المخاطب مضافًا إلى المصدرِ، لكنه فى محل رفع، نائب عن الفاعل. أما المصدرُ فهو فاعلٌ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / المساعد ٢ - ٢٣٨.

عـرفْتُ تطليقَ المرأةِ، والتقـدير: أن طُلِّقَت.. بالبناء لَمـا لمْ يُسَمَّ فاعلُه، فـتكونُ (المرأة) مضافـا إليه مجروراً لفظا، وهو فى محل رفـعٍ، نائب عن الفاعل. والمصدرُ مفعول به منصوب.

وكذلك: عجبْتُ من تطليقِ المرأة.

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]، أى: من بعدِ أن غُلِبُوا، فيكون ضميرُ الغائبين المضافُ إلى المصدرِ نائبًا عن الفاعل.

ولك أن تقولَ: هالنى أكلُ الخبزِ كلِّه، أى: أن أُكِلَ الخبزُ.

أعجبنى قراءةُ القصةِ، أى: أن قُـرِئت، كى لا يحدثَ لَبْسٌ بين البناءِ للمجهولِ أو للمعلوم، تقول: نما إلىَّ قراءةُ القصة، أى: أن قرئَت...

شروطُ إعمال المصدر:

يُشترطُ فى المصدرِ الذى يعملُ عملَ فعلِه ما يأتى:

١ - ألا يكونَ المصدرُ مضمرًا:

فلا يجوزُ القولُ: فهمُه هذا الدرسَ واسعٌ، وهو الدرسَ السابقَ أوسعُ.

على أن الضمـيرَ (هو) يعـود على المصدرِ (فهم)؛ لأن الإضـمارَ يقَـوى جانبَ الاسمية، فيبعد عن شبهِه بالفعلية.

وقد شذَّ منه قولُ زهيرِ بنِ أبى سلمى:

وما الحـربُ إلا ما عَلِمْـتُم وذُقْتُم ... ومـا هو عنها بالحـديثِ المرَجَّمِ[1]

أى: وما الحديثُ عنها بالحـديث. فتكون (عن) متعلقةً بضمـيرِ المصدر. ويخرج على أن شبـهَ الجملةِ مـتعلقةٌ بالحـديثِ المذكورِ، والتقـدير: وما هو الحـديثُ عنها بالحديث، ثم حُذف الأولُ وبقى المتعلقُ به.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٠٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢/ شرح المعلقات السبع ٥٦.

وقد أجاز الكوفيون إعمالَه مضمـرًا، فيقولون: مرورى بزيدٍ حسنٌ، وهو بعمرو قبيح، فيعلقون الباءَ بهو، ويستدلون على ذلك ببيت زهير السابق[1].

٢ - ألا يُحَدَّ بتاءِ التأنيث.

نحو: ضَرْبَة، وطعـنة، وخلافه، وهو ما كان دالًّا على المرَّةِ؛ لأنـه يخرج بالمصدرِ عن الصيغةِ التى اشتقَّ منها الفعلُ - كما يرى البصريون.

وما جاء من ذلك فهو شاذ، كما وردَ فى قولِ الشاعرِ:

يُحـايى به الجَـلْدُ الذى هو حـازِمٌ بضـرْبةِ كَفَّـيْـه الملاَ نفسَ راكبِ[2]

حـيث نُصِب (الملَا) باسمِ المرَّةِ (ضـربة)، فـيكون مـفـعـولًا به، وهو شـاذ. والتقدير: بضربِ كفيه الترابَ.

وفى قولِ ابن الزبيرِ الأسدى:

كـأنك لَمْ تُنْبَـأْ ولمْ تَكُ شـاهدًا بَلائى وكَـرَّاتى الصنـيعَ بِبَـيْطرا[3]

جاء (كَرَّات) جمعُ (كرة)، وهو اسمُ مرة، ناصبًـا للمفعولِ به (الصنيع). فجمع (كرات) بين كونه جمعًا، وكونِ مفردِه اسمَ مرة.

فلو أن المصدرَ الذى يأتى على مـثالِ (فَعْلَة) لا يدلُّ على الوحدةِ لـكانَ عاملًا كالمصدرِ الذى يكونُ بدونِ التاءِ.

من ذلك قولُ الشاعر:

---

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٦.

(٢) شرح التـسهيل ٣ - ١٠٨ / المسـاعد على التسـهيل ٢ - ٢٢٨ / شرح الكافـية الشافـية ٢ - ١٠١٥/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٦/ حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢.
يحايى: يحيى، الجلد: القوى، به: أى: الماء. . . الملا: التراب.
يصف الشاعرُ مسافرًا كان معه ماءٌ، فتيَمَّم، وأحيى به نفسَ راكبٍ كاد يموتُ عطشًا.
(يحايى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمـة المقدرة، وفاعلُه (الجَلْد) مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة ومفعوله (نفس)، منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.

فلوْلا رَجَـاءُ النـصـرِ منك ورَهْبَـةٌ عِقَـابَك قد كانوا لنا كـالـمَوَارد[1]

وفيه (رهبـة) مصدرٌ ينتهى بالتـاء، ولكنه لا يدلُّ على المرَّة، أو الوحدة، ولذلك فقد نَصَب (عقاب). بل هو مصدرٌ مبنيٌ على فعلة، كرحمة، ورغبة.

٣ - ألا يكونَ مصغرًا:

لأن التصغيـرَ يُخرِج المصدرَ عن الصيغة الـتى هى أصلُ الفعلِ، فيلزم منه نقصُ المعنى. أى: يُخرِّجه عن الصيغة التى اشتُقَّ منها الفعلُ؛ ولأن التصغيرَ يقوى جانبَ الاسميةِ، كما تقوى بالإضمار.

فلا يجوزُ القولُ: فُهَيْمك الدرسَ، أو: ضُرَيْبُك الطفلَ أغضبنى.

٤ - ألا يكونَ متبوعًا قبلَ العمل.

أى: ألا يكونَ المصدرُ متبوعًا قبلَ تمامه، أى: إعماله.

فلا يجوزُ القولُ: أعجبنى فهمُك الواسعُ الدرسَ أمسِ.

يمثَّلُ عدمُ تقدمِ نعتِ المصدرِ على معمولِه بعدمِ تقدمِ نعتِ الموصولِ على صلتِه.

فإن ورد خلافَ ذلك فإنـه يقدرُ فعلٌ بعد النعتِ يتعلَّقُ به المعمـولُ المتأخرُ، من ذلك قولُ الحطيئة:

أزْمَـعْتُ يأْسًـا مُـبِيـنًا من نَوَالِكم ولَنْ تَرى طاردًا للحُـرّ كاليـأس[2]

حـيث ورد فيـه (يأسـا) مصـدرٌ منعوتٌ، وذُكـر بعـد نعتـه شـبهُ الجـملة (من نوالكم)، مما يوهِمُ تعلقَـها بالمصدرِ المنعـوت، وهذا غيرُ جـائز؛ لذا فإنه يقـدرُ فعلٌ قبلَها من المصدرِ المذكور: ويكون التقدير: يئست من نوالكم.

فإن تقدمَ معمولُ المصدرِ على نعتِه جاز التركيبُ، من ذلك قولُ الشاعر:

إنَّ وَجْـدى بك الشـديدَ أرانى عاذرًا مَنْ عَـهِدت فـيك عَذُولا[3]

---

(١) الكتاب ١ - ١٨٩ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٨/ حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٢.

(٢) ديوانه ١٠٧ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٩ / حاشية يس على شرح التصريح ٢ - ٦٣.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٠٩ / العينى ٣ - ٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٢٧. =

حيثُ المصدرُ (وجـدَ)، معمولُه شـبهُ الجملة (بك)، ونعتـه (الشديدَ)، وتقدم معمولُ المصدرِ على نعته، فجاز ذلك، ولم يمتنعْ إعمالُه.

وحكمُ بقية التوابع حكمُ النعت[1]، فلا يجوز أن تعطفَ، أو تـؤكدَ أو تبدلَ على المصدرِ العاملِ قبلَ إتمامِ عملِه، فإن تَمَّ عملُه؛ ونصب مفعولَه؛ فإنه يجوز ذكرُ التابع.

٥- ألا يكون مؤخراً عن معموله:

لا يتأخرُ المصدرُ عن معموله، سواءٌ أكان مرفوعًا أم منصوبًا، أم متعلقًا، كما أنه لا يجوز الفـصلُ بينهمـا، ويعلَّلُ لذلك بأن معـمولَ المصدرِ بمثـابةِ الصلةِ؛ لذا مُنع تقديمُه وفصلُه[2].

فإذا ذُكـر ما يدلُّ على غـيرِ ذلك فإن النحـاةَ يقدرون مصـدراً محـذوفا لدلالة المذكورِ عليه، مـقدراً موضعُه قـبلَ المعمولِ المتقدمِ علـى المصدرِ المذكور؛ كى يكونَ العاملَ فى المعـمولِ المتقدمِ. أو قـبلَ المعمولِ المنفصلِ عن المصـدر؛ ليكون عاملَه. ويجـعلون من ذلك قولَه تعـالى: ﴿**إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ**﴾ [الطارق: ٨، ٩]. حيـث الظاهرُ أن يوما منصـوبٌ بالمصدرِ المذكـورِ رجع، وقد فُصل بينهما بخبرِ (إن) لقادر، فيقدرون عـاملاً محذوفًا قبلَ يوم، والتقدير: يُرجِعُه يوم تُبْلَى السرائر[3].

ومن تقدمِ المعمولِ قولُ عمرَ بنِ أبى ربيعةَ:

طالَ عَـنْ آلِ زَيْنبَ الإعـــــراضُ للتـــعـدِّى ومـا بنـا الإبعـاضُ[4]

الظاهر أن شبهَ الجملة (آل زينب) متعلقٌ بالمصدرِ المتأخرِ عنها (الإعراض)، ولا يجـيزون ذلك، فيـقدرون مـصدراً قـبلَ شبـه الجملة يدلُّ علـيه المصدرُ المـذكورُ. والتقديرُ: طال الإعراضُ عن آل زينبَ الإعراض.

= الجملة الفعلية (أرانى) فى محل رفع، خبر إن. (عاذرا) مفعول به ثانٍ لأرى منصوب.

(١) المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٣.

(٣) فى نصبِ «يوم» تعليلٌ آخرُ، وهوالنصبُ على المفعوليةِ لفعلٍ محذوفٍ. تقديره: اذكر.

(٤) ديوانه ٣١٥ / شرح التسهيل ٣ - ١١٤.

ومنه قولُ الفند الزمانى:

وبعـضُ الحِلْـمِ عندَ الجـــــهـ ـلِ لـــــلـذلَّـــةِ إِذْعَـــــانُ[1]

والتقدير: إِذْعَانٌ للذلةِ إذعان.

٦ - ألا يكونَ محذوفًا.

٧ - يبقى -هنا- شـرطٌ غالبٌ لإعمالِ المصـدر، وليس شرطًا واجبا فـيه[2]، وهو أَنْ يصحَّ حلولُ (أَنْ) والفعل، أو (ما) والفعل، أو (أَنْ) المخففة مع معموليْها محلَّه.

وهذا الشرط ليس مطلوبًا -اَلْبَتّـة- فى المصدرِ النائبِ منابَ فعلِه؛ لأنه لا يصحُّ أن يحلَّ مَحَلَّه مصدرٌ مؤول.

وعلى هذا لا يكونُ المصـدرُ المؤكدَ للفـعلِ والمصدرُ المبينُ لهـيئـتِه ولعـددِ مراتِه عاملةً؛ حيث إنه لا يصحُ تأويلُها بمصدرٍ مؤول.

ومعظمُهم يجعلُ ذلك شرطًا لازمًا[3]. بلُ إنهم يتحدثُون عنه بلا ذكرِ اتفاقٍ أو اختلافٍ بيـنهم، ولكن ابنَ مالكٍ يجعلُه شرطًا غـالبًا،ويذكر شواهدَ عـلى إعمالِ المصدرِ الصريحِ دونِ تقديرِه بمؤول.

إِذَنْ؛ فى هذا المصدرِ غيرِ المؤكِّدِ وغيرِ المبـيِّنِ للعددِ وغيرِ النائبِ منابَ فعلِه شرطٌ غالب ليس بلازمٍ، وهو صحةُ إحلالِ مصدرٍ مؤولٍ محلَّه، وذلك على النحو الآتى:

- إحلالُ (أن) والفعل محلَّ المصدر العامل:

المصدرُ الذى يقدرُ بـ(أَنْ) والفعلِ يكون زمنُه ماضىَ المعنى، أو مستقبلَ المعنى.

من ذلك قولُ الفرزدق:

فَـــرُمْ بيـدَيْك هـل نَسْطِيعُ نقْـــلًا جـبـالًا من تهـامـةَ راسيـاتِ[4]

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٤ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١١/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٥.

(٣) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح ابن الناظم ٤١٦.

(٤) ديوانه ١ - ١٢٨ / شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.

والتقدير: أن ننقل جبالا، فأُولَ المصدرُ الصريح بـ(أن) المصدريةِ والفعل، وزمنه دالٌّ على المستقبلِ، (جبالا) مفعـولٌ به للمصدر. (راسيات) نعت لجبال منصوب، وعلامةُ نصبِه الكسرة.

وقولُ الشاعر:

أمِنْ بَعـدِ رَمْيِ الغـانيـاتِ فـؤادَه بأسهُمِ أَلْحـاظٍ يُلاَمُ على الوجد[1]

المصدرُ (رمى) يمكنُ أن يؤولَ إلى (أَنْ رَمَت)، أى: أَمِنْ بَعْـدِ أَنْ رَمَتِ الغانياتُ فـؤاده. فهـو دالّ على الزمن الماضى، وقـد أضيفَ المصـدرُ إلى فـاعِله، ونصبَ مفعولَه (فؤادَ). وشبهُ الجملةِ (بأَسْهُم) متعلقةٌ بالمصدرِ (رَمْى).

وتقول: عجبتُ من ضربِك زيدًا أمسِ. أى: أن ضربْتَ.

عجبْت من ضَرْبِكَ زيدًا غدًا. أى: أن تضربَ.

إحلالُ (أن) المخففةِ ومعمولَيها محلَّ المصدر العامل:

المصدرُ الذى يقـدرُ بـ(أن) المخففة ومـعموليهـا يكونُ زمانُه دالا على الماضى أو الحالِ أو الاستقبالِ، حيثُ يجوزُ دلالتُه على أحد الأزمنةِ الثلاثةِ.

من ذلك قولُ الشاعر:

علمْتُ بَسْطَك بالمعـروفِ خيـرَ يَدٍ فـلا أَرَى فيك إلا باسطًا أمـلا[2]

أى: علمت أنه بسطت بالمعروف. أو: أنك قد بسطت. شبه الجملة (بالمعروف) متـعلقة بالمصـدر (بَسْط)، و(خيـر) منصوبٌ به. فالمصـدر المؤولُ دال على الزمنِ الماضى، وهو مضافٌ إلى الفاعلِ.

أما قولُ الراجز:

لو علـمت إيثـــارىَ الذى هَوَتْ ما كنت منها مُشْفِيا على القَلَتْ[3]

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١١٠ / الدرر ٢ - ١٢٣.

(٣) ينظر الموضعان السابقان. القلت: الهلاك.

أى: أنه أوثرُ الذى هوت... والمصدرُ المؤولُ دال على الزمن الحاضرِ. الاسمُ الموصولُ (الذى) مفعولٌ به للمصدرِ، والمصدر (إيثار) مضافٌ إلى فاعلِه.

أما دلالتُه على الاستقبالِ فإنه يتضحُ فى قولِ الشاعر:

لو علمْنا إخلافَكُمْ عِدَّةَ السَّدْ ... مِ عدِمْتُم على النجاةِ مُعِينا[1]

أى: لو علمنا أنكم ستُخْلِفون عدةَ السَّلْم....

(عدةَ) مفعولٌ به للمصدرِ (إخلاف)، وهو مضافٌ إلى فاعلِه.

- إحلالُ (ما) والفعلِ محلَّ المصدرِ العامل:

المصدرُ الذى يقدَّر بالحرفِ المصدرى (ما) والفعلِ بعده يكونُ زمانُه دالًّا على الماضى أو الحاضرِ أو المستقبل، حيثُ يجوزُ دلالتُه على أحدِ الأزمنةِ الثلاثة.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿**فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا**﴾ [البقرة: ٢٠٠][2]. أى: كما ذكَرْتُم آبَاءَكُم، فالمصدرُ دال على الماضى. المصدرُ (ذكر) مجرورٌ بحرفِ الجر (الكاف)، وهو مضافٌ إلى فاعلِه: ضمير المخاطبين، أما (آباء) فهو مفعولٌ به للمصدرِ.

ونستنتج الدلالةَ على الحاضرِ فى قولِ جميل:

وَدِدْتُ على حُبِّى الحَيَاةَ لو انَّها ... يُزَادُ لها فى عُمْرِها من حَيَاتِيا[3]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٠.

(٢) (أشدّ) فيه النصب والجر:

أما النصبُ فعلى أنه معطوف على (آباء)، أو بالعطف على محل الكاف فى (كذكركم)؛ لأنها نعت لمصدر محذوف، تقديره: ذكرا كذكركم آباءكم، أو إضمار فعل الكون، والتقدير: فاذكروه ذكرًا أشدَّ، أو بإضمار فعل الكون، والتقدير: أو كونوا أشد ذكرا، أو على الحالية من ذكرا؛ لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له.

والأولُ عندى الأرجح؛ لأنه يحقق المرادَ من المعنى دون تأويلات.

أما الجر فإنه يؤول بالعطف على (ذكركم)، والتقدير: أو كذكر أشد ذكرا أو العطف على الضمير المضافِ إليه المصدر، والتقدير: كذكرِ قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكراَ.

ينظر: الدر المصون ١ - ٤٩٨، ٤٩٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١/ ديوانه ١٢٠.

أى: على أننى أحبُّ الحياة. المصدر (حب) مجرورٌ بحرفِ الجر (على)، وهو مضافٌ إلى فاعلِه (ياءِ المتكلم)، (الحياة) منصوبٌ بالمصدرِ على المفعولية.

أما قولُ الشاعرِ:

ومَنْ يَمُتْ وَهْوَ لم يُؤمنْ يَصْلَ غَدًا شُواظَ نارٍ دَوَامَ النارِ فى سَقَرا[1]

ففيه دلالةُ الزمنِ على الاستقبالِ، وفيه قرائن: الشرط، والظرفِ المستقبلى (غَدًا)، وارتباطِ المصدرِ بفعلِ جوابِ الشرط، والمصدرُ منصوبٌ على الظرفية، وهو مضافٌ إلى اسمِه (النار)، وخبرُه شبهُ الجملة (فى سقر).

ذكرنا أن إحلال الأحرفِ المصدريةِ الثلاثةِ محلَّ المصدرِ العاملِ ليس شرطًا واجبا، أو لازما؛ بل إنه غالبٌ.

وقد ورد المصدرُ العاملُ غيرَ مقدرٍ بأحدِ الأحرفِ المصدرية.

من ذلك:

قولُ لبيد:

عَهْدى بها الحىَّ الجميعَ وفيهمُ قبلَ التَفُّرقِ مَيْسِرٌ ونِدَامُ[2]

لا يؤولُ المصدرُ الصريحُ (عهد) بحرفٍ مصدرى، وقد (نَصَبَ) المفعولَ به (الحى). والمصدرُ مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعله ضميرِ المتكلم. وقد سدَّت الجملةُ الاسميةُ الحاليةُ (فيهم ميسر) مسدَّ الخبر. وقولُهم: «سَمْعُ أُذُنى زيدًا يقولُ ذاك»[3]. المصدرُ (سمع) غيرُ مؤولٍ، وهو مبتدأٌ مضافٌ إلى فاعلِه (أذن). (زيدًا) مفعولٌ به للمصدرِ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

جملة (وهو لم يؤمن) جملة اسمية فى محل نصب على الحالية، (شواظ) مفعول به،(سقر) اسم مجرور بعد فى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعملية والتأنيث مع تحريك الوسط.

(٢) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ - ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٢ / شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١١.

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه: ١١٨].

وقد سدَّت الجملةُ الحاليةُ (يقول ذاك) مسَدَّ خبر المبتدإ، ولا يسوغ القولُ: أَنْ تسمعَ أذنى؛ لأن الحالَ لا يسدُّ مسَدَّ خبر المبتدإ الذى هو حرف مصدرى والفعل.

وكذلك رجَزُ رؤبة:

ورأْىُ عَـيْنىَّ الفـتى أَخَـاكـا يُعطِى الجـزيلَ فـعَلَـيْك ذَاكـا[1]

المصدر (رأى) مبـتدأ، مضافٌ إلى فاعله (عـينىّ)، ومفعولُه (الفـتى). وقد سدَّت الجملةُ الحاليةُ (يعطى) مسدَّ الخبر.

وما يمثلون به من القول: ضَرْبى زيدًا قائما، إنَّ إكرامَك زيدًا حسَنٌ، كان تعظيمُك زيدًا حَسَنًا.

فلا يـجوز تأويل مـا بعد إن وكان بمـصدرٍ مؤولٍ من الحـرفِ والفعلِ إلا بـعد الفصل بينهما[2].

ومنه قولُ بعض العـرب: اللهُمَّ إنَّ استـغْفَارى إيَّاك مع كَـثْرةِ ذُنُوبِى لَلَؤْمٌ، وإن تَرْكى الاستِغْفارَ مع عِلْمى بسعَةِ عَفْوِكَ لغَىٌّ.

صوره البنيوية

المصدرُ الذى يعمل عملَ الفعلِ يأتى فى التركيبِ فى أربعة مبان:

أولا: ما يجوزُ إحلالُ الحرفِ المصدرى وما يكمل المصدرَ المؤولَ محلَّه -غالبًا- وله صورٌ فى التركيب.

ثانيا: ما ينوبُ منابَ فعلِه فى معانٍ محصورة.

ثالثا: اسم المصدر.

رابعا: المصدر الميمى.

وهاك تفصيلاً لكل نوعٍ من أنواعِ المصادرِ الأربع العاملة:

---

(١) الكتاب ١ - ١٩١ / شرح التسهيل لابن مالك ٢ - ١١١ / المساعد ٢ - ٢٣٠.

(٢) يرجع إلى الموضعين السابقين.

أولا: المصدر الصريح الذى يجوز إحلال الحرف المصدرى وما يكمله محلَه، وصور، فى التركيب:

المصدر الصريح الذى يجوز تأويلُه بـ(ما) والفعل، أو (أَنْ) والفعل، أو (أن) ومعموليها هو المصدرُ غيرُ المؤكِّد، وغيرُ المبينِ للعدد، وغيرُ النائبِ منابَ فعله، وغيرُ اسمِ المصدر، وغيرُ المصدرِ الميمى، وهذا المصدرُ يأتى فى التركيبِ فى ثلاث صور: إما أن يكونَ مضافًا، وإما أَنْ يكونَ معرفًا بالأداة، وإمَّا أن يكونَ مجردًا من الإضافة وأداة التعريف، فيكون منونًا، وللصورِ الثلاث درجاتٌ فى نسبة شُيوعِ الإعمال، حيثُ إعمالُه مضافًا أكثرُ من إعماله منونًا، وإعمالُه منونًا أكثرُ من إعماله مقرونًا بالإداة.

كما أن لها درجات من حيثُ القياسُ، حيث يكون المنوَّنُ أقيسَ من المضاف، والمضاف أقيس من المعرَّفِ بالأداة. فالمعرفُ بأل قليلٌ فى الاستعمال، ضعيفٌ فى القياس.

١- المصدر المضاف:

ذكرنا أن إعمالَ المصدرِ المضاف أكثرُ من إعمالِ الآخرَيْن، وهو أكثرُ قياسًا، ذلك؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه بمثابةِ الكلمة الواحدة، فيكون كلٌّ منهما كالجزءِ من الآخر، ويُمثَّلان بالفعلِ والفاعل، ويكونَ المضافُ -حينئذ- كالفعلِ فى عدمِ قبولِه التنوينَ، فكان إعمالُه أكثرَ.

ومن النحاة من يجعلُ المصدرَ المضافَ من حيثُ قياسيةُ الإعمال يأتى بعد المصدرِ المنون، ذلك لأن الإضافةَ من خصائصِ الأسماء، وبابُها التعريفُ والتخصيصُ، وذلك مما لا يكونُ فى الأفعال[(١)].

٢- المصدرُ العاملُ المضافُ يأتى مضافا[(٢)] إمَّا:

أ- إلى فاعله، ثم يأتى مفعولُه بعدَهما:

وهو كثيرٌ فى الاستعمال اللغوى، نحو: قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ**﴾ [البقرة: ٢][(٣)].

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٤ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠.

(٢) يرجع إلى: الكتاب ١ - ١٩٠، ١٩٣ / المقتضب ١- ١٤، ١٦ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسهيل: ١ -١١٧.

(٣) خبر المبتدإ (دفع) محذوف وجوبا، تقديره: كائن، ثابت.. إلخ. (بعض) الأولى بدل من الناس منصوب، وهو بدل بعض من كل.

حيثُ المصدرُ (دَفْع)، وهو مبتدأ، وأُضيف إلى لفظ الجلالة، وهو فاعلُ الدفع، و(الناس) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ به للدفعِ. والتقديرُ: لولا أن دَفَع اللهُ الناسَ...

ومنه قولُه تعالى: ﴿لَوْلا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣].

أضيف المصدرُ (قول) إلى فاعله ضميرِ الغائبين، وذكر بعدهما مفعولُه، وهو (الإثم). ومثله في (أكلهم السُّحت).

وقولُه تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [النساء: ١٥٥][1].

تلحظ إضافةَ المصدرِ إلى فاعله، ثم ذكر مفعوله منصوبًا بعدهما في: نَقْضِهِم ميثاقَهُم، قَتْلِهِمُ الأنبياءَ. قولهم قلوبُنا غلفٌ. أما المصادرُ الثلاثة فهي مجرورةٌ.

ومنه القولُ: «ولمْ أكُنْ أفهمُ دهْشةَ زُمَلائي لرَفْضي دُخُولَ الفرقةِ، وهم يتحرقُون شَوْقًا إلى دخولِها»[2] وموضع الشاهدَ: رفضي دخولَ.

ومنه أمثلةِ سيبويه: « عجبتُ من ضَرْبِه زيْدًا، عجبتُ من كسْوةِ زيدٍ أباه»[3]. المصدران (ضرب، وكسوة) مضافان إلى الفاعل، وكلٌّ منهما: نصب مفعولاً به مذكورًا: (زيدا، وأبا).

---

(١) (فبما): ما: إما زائدة مؤكدة، فيكون (نقض) مجرورًا بحرف الجر، وإما نكرة تامة في محل جر بالباء، بمعنى شَيء، و(نقض) بدل منه مجرور. شبه الجملة (بآيات) متعلقة بالكفر. شبه جملة (بغير حق) في محل نصب على الحالية، أو المتعلقة بحال محذوفة. الجملة الاسمية (قلوبنا غلف) في محل نصب، مقول للمصدر (قول). (قليلا) منصوب إما على النيابة عن المفعول المطلق، وإما على النيابة عن ظرف الزمان، والتقدير: إلا إيمانا قليلا، أو: إلا زمانا قليلا. (بل) حرف إضراب انتقالي مبني، لا محل له من الإعراب. شبه الجملة (عليها) متعلقة بالطبع، وشبه الجملة (بكفرهم) متعلقة بالطبع كذلك، والباء فيها للسببية.

(٢) يسألونك: ٦٤.

الجملة الفعلية (أفهم) في محل نصب، خبر كان. (وهم يتحرقون) جملة اسمية في محل نصب على الحالية من زملاء. أو استئنافية لا محل لها من الإعراب. (شوقا) مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز أن يكون منصوبا على أنه نائب عن المفعول المطلق. والتقدير: وهم يتشوقون شوقا.

(٣) الكتاب ١ - ١٩٠.

ومنه قولُ لبيد:

عَـهْدى بهـا الحىَّ الجمـيعَ وفيـهِمُ قـبلَ التَّـفَـرُّقِ مَـيْـسِـرٌ ونِدَامُ[1]

ومن أمثلةِ ابنِ الناظم: بلغَنى تطليقُ زيدًا امرأتَه.

ومنه قولُ عمرِو بنِ الأطْنَابة:

أَبَتْ هِـمَّـتى وأَبَـى بَلاَئـى وأَخْـذِىَ الحَـمْـدَ بالثَّـمَنِ الرَّبيحِ

وإقـدامى عـلى المَكْروهِ نَـفْـسِى وضَـرْبى هَامَـةَ البـطلِ المُشِـيحِ[2]

ويبدو ذلك فى المصـادرِ: (أخذ، إقامـة، ضرب)، وهى مـضافةٌ إلى فـواعلِها (ياءات المتكلم)، ثم ذكرت بعدها مَفعولاتُها: (الحمد، نَفْس، هامة) على الترتيب. والمصادرُ الثلاثةُ مرفوعةٌ بالعطفِ على المصدرِ. الفاعلِ (بلاء).

وقولُ بعضِ الأَزَارِقَة:

وسَـائـلةٍ بالغَـيْـبِ عَنى ولَوْدَرَتْ مـقارعـتى الأَبْطالَ طالَ نَحِيـبُهـا[3]

المصدرُ المضافُ إلى فاعله هو (مقارعة) المضافُ إلى ضميرِ المتكلم، ومفعولُه المذكورُ بعدَهما هو (الأبطال).

ب- إلى مَفْعُوله، ثم يأتى بعدَهُما فاعلُه:

استعمـالُ هذا التركيبِ فى اللغة قليل. من ذلك ما جـاءَ فى الحديثِ الشريفِ: «وحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إلَيْه سَبيلًا»[4].

حيث (حج) مصدرٌ مضافٌ إلى مفعـولِه (البيت)، ثم ذُكِر بعدَهما فاعلُ المصدرِ الاسمُ الموصولُ (مَنْ).

---

(١) ديوانه ٢٨٨ / الكتاب ١ ٠ ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٢ . الميسر: القمار، النادم: المنادمة. (عهد) مبتدأ، وجملة الحال (وفيهم ميسر) سدت مسد الخبر. (الجميع) نعت للحى منصوب.

(٢) شرح الشذور رقم ٧٤ / أوضح المسالك رقم ٥٠٤ / شرح قطر الندى رقم ١١٧.

(٣) هامش شرح الشذور ٣٨٣ .

(٤) صحيح مسلم، إيمان ١ - ٢٠ / سنن النسائى، باب الصيام.

وقولُ الأُقَيشِر الأسدى:

أَفْنى تِلَادِى وما جَـمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَـرْعُ القـواقيـزِ أفـواهُ الأباريق[1]

أضيف المصدرُ (قرع) إلى مفعولِه (القواقيز)، ثم ذُكِر فاعلُه (أفواه). أى: قرعت أفواهُ الأباريقِ القواقيزَ.

والمصدر (قرع) فاعل (أفنى).

وقولُ الشاعرِ:

أَلاَ إِنَّ ظُلْـمَ نَفْسِـه المَرْءُ بَـيِّنٌ إذا لمْ يَصُنْها عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلاَ[2]

أى: ظلم المرءُ نفسه، فالمصدرُ (ظُلْم) أضيفَ إلى مفعولِه (نفس)، ثم ذُكِر بعدهما فاعلُ المصدرِ (المرء). والمصدر اسم إن.

ومن أمثلةِ ابنِ الناظم: «بلغنى تطليقُ هندٍ زيدٌ»[3]. وهذا التركيبُ يستعملُ أقلَّ مما يُسْتَغْنَى فيه عن الفاعلِ، فلا يذكرُ.

ومنه قولُ الفرزدق:

تَنْفِى يَدَاها الحَـصَى فى كُلِّ هَاجِرةٍ نفىَ الدَّنانيـرِ تنقـادُ الصَّيـارِيفِ[4]

---

(١) المقرب ١ - ١٣٠ / شرح الشـذور ٣٨٣. القواقيز: جمع قاقوزة، أو قـازوزة، وهى أقداح يشرب فيها الخمر، تلاد: مال قديم، نشب: مال وعقار.

(٢) شرح التسهيل٣ - ١١٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٣.
(ألا) حرف استفتاح مبنى، لا محلَّ له من الإعراب. (بين) خبـر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. الجملة الفعلية (يغلب العقل) فى محل جر، نعت لهوى.

(٣) شرح ابن الناظم ٤١٩.

(٤) الكتاب ١ - ٢٨ / المقتـضب ٢ - ٢٥٨ / الكـامل ١٤٣ / الخصـائص ٢ - ٣١٥ / شرح ابن يعـيش ٦ - ١٠٦ / شرح ابن الناظم ٤٩ / شرح التصريح ٢ - ٣٧٠ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٩.
تنفى: الضمير الفعال للناقة، هاجرة: وقت اشتداد الحر فى الظهيرة تنقاد: مصدر نقد، الصيارِيف: جمع صيرفى.
(تنفى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. (يداها) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. وهو مضاف، وهاء المخاطبة ضمير مبنى فى محل جر، مضاف إليه. (الحصى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتـحة المقدرة. (فى كل هاجرة) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبـه الجملة متعلقة بتنفى. (نفى) مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

أُضيف المصدرُ (نفى) إلى مفعولِه (الدنانير)، ثم ذُكر بعدَهما الفاعلُ (تنقادُ).

ج- إلى فاعله دونَ ذكْرِ مفعوله:

من ذلك قولُه تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ**﴾ [التوبة: ١١٤][1]. أضيف المصدرُ (استغفار) إلى فاعله (إبراهيم)، ولم يذكر مفعولُه، والتقديرُ: استغفر إبراهيمُ ربَّه. والمصدرُ اسم (كانَ) مرفوع.

وقولُه تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ**﴾ [إبراهيم: ٤٠]. أى: دعائى إياك، فأضيفَ المصدرُ (دعاء) إلى فاعلِه ضمير المتكلم، والمصدرُ مفعولٌ به.

وقولُه تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ**﴾ [هود: ١٠٢][2]. حيث إضافةُ المصدرِ إلى فاعله فى: أخذ ربك، أخذه، ولم يُذْكرْ المفعولُ به فى الموْضعين. والمصدرُ المؤولُ الأولُ مبتدأٌ مؤخرٌ، وخبره المؤخرُ شبهُ الجملة (كذلك)، والمصدرُ المؤولُ الثانى اسمُ إن منصوبٌ.

وقولُه تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ**﴾ [الرعد: ٦]. ﴿**فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ**﴾ [التوبة: ١١١]. ﴿**وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ اللَّهِ**﴾ [الروم: ٤، ٥].

د - إلى مفعوله دون ذكرِ فاعله:

نحو قوله تعالى: ﴿**لا يَسْأَمُ الإِنسَانُ من دُعَاءِ الْخَيْرِ**﴾ [فصلت: ٤٩]. أى: من أن يدعو الخيرَ، فالمصدرُ (دعاء) مضافٌ إلى مفعولِه (الخير)، ولم يُذْكر فاعله. والمصدرُ مجرورٌ بحرفِ الجر (منْ).

---

(١) (إبراهيم) مضاف إلى (استغفار) مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وهو الفاعل.
شبه الجملة (لأبيه) متعلقة بالمصدر (استغفار). وشبه الجملة (عن موعدة) فى محل نصب خبر كان، أو متعلقة بخبرها المحذوف. (إياه) ضمير مبنى فى محل نصب، مفعول به ثان. والجملة الفعلية (وعدها إياه) فى محل جر، نعت لموعدة.

(٢) الجملة الاسمية (وهى ظالمة) فى محل نصب، حال. (شديد) خبر ثان لإن. (إذا) ظرف زمان مبنى، فى محل نصب، متعلق بالمصدر (أخذ). يجوز أن تجعلَ المصدر الأول والفعل (أخذ) يتنازعان المفعولَ به (القرى)، فتخرج هذا الموضوع من هذا التركيب.

وقولِه تعالى: ﴿وإِنْ أَرَدْتُم اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ...﴾. فالمصدرُ (استبدال) مضافٌ إلى مفعولِه، ولمْ يُذكرْ فاعلُه. والمصدرُ مفعولٌ به.

وقولِه تعالى: ﴿وَلا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ١٠٤]. أى: فى أن تَبْتَغُوا القومَ.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

كلٌّ من المصدرِ (فعل، وإقام، وإيتاء) مضافٌ إلى مفعولِه، ولم يذكر فاعلُ أىٍّ منها.

﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤].

هـ- إلى الظرفِ:

يضافُ المصدرُ إلى الظرفِ كثيرا، ومنه:

ما يمثل به النحاةُ من قولِهم: أعجبنى انتظارُ يومِ الجمعةِ الرعيةُ الأميرَ[1]، حيث (انتظار) مصدرٌ مضافٌ إلى الظرفِ (يوم)، وفاعلُ المصدرِ (الرعية)، أما مفعولُه فهو (الأمير)، والمصدر (انتظار) فاعلُ (أعجب).

ومما تمثَّل به سيبويه: عجِبْتُ من ضَرْبِ اليومِ زيدًا. فأضافَ المصدرَ (ضرب) إلى الظرفِ (اليوم).

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾[2] [النساء: ٩٢].

- ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ [سبأ: ٣٣].

---

(١) شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٢ / تهذيب التوضيح ١ - ٢١٨ .

(٢) (من) اسم شرط جازم مبنى فى محل رفع، مبتدأ، خبره جملتا الشرط والجواب. (صيام) مبتدأ مرفوع، خبره محذوف، تقديره: عليه. أو: خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: فواجبه صيام، أو فاعل لفعل محذوف، والتقدير: فيجب عليه الصيام. والجملة فى محل جزم جواب الشرط. (توبة) مفعول لأجله منصوب، وفيها وجها النيابة عن المفعول المطلق، والحالية، والأول أوضح.

٢- المصدر المُنَوَّن:

يأتى المصدرُ منونًا، ويكون عملُه أقيسَ، لشبهِه الفعلَ -حينئذ- فى التنكير[١]، أو لشبهِه بالفعلِ المؤكدِ بالنون[٢]، وهو من حيثُ نسبةُ الشيوعِ فى الاستخدامِ اللغوى أقلُّ من المضافِ.

والكوفيون يمنعونَ إعمالَه، ويجعلون المعمولَ المذكورَ بعده بفعلٍ مقدرٍ. ومن إعمال المُنَوَّن قولُه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤، ١٥] حيثُ (يتيما) مفعولٌ به للمصدرِ المُنَوَّن (إطعام). ولم يُذكرْ فاعلُه.

وقولُ المرار بنِ منقذ:

بضربٍ بالسيوفِ رُؤُوسَ قومٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ عن المَقِيلِ[٣]

المصدرُ المنونُ (ضرب) نصبَ المفعولَ به (رُؤوس) والمصدر مجرورٌ بحرف الجر الباء، يلحظ أنه لم يذكر فاعلُه، وشبهُ الجملة (بالسيوف) متعلقةٌ بالمصدر.

وقولُ الآخر:

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورَهْبَةٌ عِقابَك قدْ صَارُوا لنا كَالموَارد[٤]

(رهبةٌ) مصدرٌ منونٌ، نصب المفعولَ به (عقاب). والمصدرُ مرفوعٌ بالعطفِ على المبتدأ (رجاء).

وقولُ الشاعر:

أخذْتُ بسَجْلهم فنَفَحْتُ فيه محافظةً لَهُنَّ إِخَا الذِّمام[٥]

---

(١) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠ / شرح الشذور ٣٨٢ / ضياء السالك ٣ - ٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٥.

(٣) الكتاب ١ - ١١٦، ١٩٠ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١ / شرح ابن الناظم ٤١٧ / شرح ابن عقيل رقم ٢٤٦ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤.

(٤) الكتاب ١ - ١٨٩ / المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٥٦ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦١.
أى: لولا أننا نرجو النصر، ونرهب عقابك، لوطئناهم كما نطأُ الموارد.
(رجاء) مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف وجوبا، وهو مضاف إلى مفعولِه (النصر)، شبه الجملة (كالموارد) خبر (صار)، أو متعلقة بخبرها المحذوف.

(٥) الكتاب ١ - ١٨٩. السجل: الدلو المملوء بالماء، نفح: أعطى، إخا: إخاء الذمام: الحق والحرمة.

أى: لأن حافظتُ إخاءَ الذمام، فيكون (إخاء) مفعولًا به منصوبًا بالمصدرِ المنونِ (محافظة).

وقولُ زياد الأعجم:

ببَذْلٍ فى الأمورِ وصدقِ بَأْسٍ وإعْطاءٍ على العِلَلِ المَتَاعَ[1]

شبه الجملة (فى الأمور) متعلقةٌ بالمصدرِ المنونِ (بذل)، (المتاع) مفعولٌ به منصوبٌ بالمصدرِ المنونِ (إعطاء)، والألفُ للإطلاق.

٣ - المصدرُ المعرف بالأداة:

قد يأتى المصدرُ معرفًا بالألفِ واللامِ، وهو قليلٌ فى الاستعمالِ اللغوى، ضعيفٌ فى القياسِ من حيثُ العملُ؛ لأنه بأداة التعريف يفترقُ عن الفعلِ فى سمَةٍ يبتعدُ عنها الفعلُ تمامًا؛ وهى التعريفُ، والألفُ واللامُ لا تكون فى أسماءِ الأجناسِ التى هى أصولٌ إلا معرفةً، فلذلك ضعُف إعمالُها[2].

ومما جاءَ منه عاملًا قولُ الشاعر:

ضعيفُ النِّكايَةِ أعْدَاءَه يَخَالُ الفرارَ يُراخى الأَجَلْ[3]

وفيه المصدرُ (النكاية) معرفٌ بالألفِ واللامِ، وقد نَصَبَ المفعولَ به (أعداء). والمصدرُ مضافٌ إلى (ضعيف) مجرورٌ.

وقولُ الشاعر:

فإنك والتَّأْبِينَ عُرْوةَ بَعْدَما دَعَاك وأَيْدينا إليه شوارعُ[4]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٦.

(٢) شرح ابن يعيش ٦ - ٦٠.

(٣) الكتاب ١ - ١٩٢ / المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣ / شرح ابن الناظم ٤١٧ / شرح التصريح ٢- ٦٣ / شرح الشذور ٣٨٤ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤.
النكاية: الأثر فى الخصم، يراخى - يؤجل.
(يخال) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، ينصب مفعولَيْن، أولهما (الفرار)، والثانى جملةُ (يراخى الأجل). (ضعيف) خبر لمبتدإ محذوف، تقديره: هو.

(٤) شرح ابن عقيل ٣ - ٩٦ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٤. التأبين: الثناء على الميت، وذكر =

(عروة) مفعولٌ به للمصدرِ المعرفِ بالأداةِ (التأبين).

ومنه قولُ المرارِ الأسدى، وينسب لمالك بن زُغْبة:

لقد علِمَتْ أُولَى المُغيرةِ أَنَّنى كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعا[1]

(مسمع) اسمُ رجل، وهو في البيت مفعولٌ به للمصدرِ (الضرب)، وهو معرفٌ بالألف واللام. ومجرورٌ بحرفِ الجر (عن).

والكوفيون يمنعون إعمالَ المصدرِ المُحلَّى بـ(أل)، ويجعلون ما جاء بعدَه معمولاً لفعلٍ مقدر.

كما علمْنا أنهم منعوا إعمالَ المُنوَّنِ، ويقدرون فعلاً عاملًا قبلَ المنصوبِ المذكورِ بعده.

ومنع البغداديُّون - كذلك - إعمالَ المحلَّى بأداةِ التعريفِ.

ثانيا: المصدرُ النائبُ منابَ فعلِه:

المصدرُ الذى ينوبُ منابَ فِعْلِه هو الذى يصحُّ أن يُوضعَ موضعَه فعلٌ عارٍ من حرفِ مصدرى، ويُمتنعُ أن يباشرَه عاملٌ ظاهرٌ، أى: لا يجوزُ أن يوضعَ قبلَه فعلُه ظاهرًا. ويكون منونًا دائمًا.

ويقعُ المصدرُ النائبُ منابَ فعلِه وقد جاء متعدِّيًا فى معانى:

= محاسنه، شوارع: جمع شارعة، أى: مرتفعة. (التأبين) منصوب على أنه مفعول معه، حيث الواو واو المعية، ويجوز أن تكون واو العطف، فيكون معطوفًا على اسم إن. (بعدما دعاك) بعد: ظرف زمان منصوب متعلق بالتأبين. ما: حرف مصدرى مبنى لا محل له من الإعراب. دعاك: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. والمصدر المؤول فى محل جر بالإضافة، والتقدير: بعد دعائه إياك. والجملة الاسمية (أيدينا شوارع) فى محل نصب، حال. وشبه الجملة (إليه) متعلقة بشوارع.

(١) الكتاب ١ - ١٩٣ / المقتضب ١ - ١٤ / جمل الزجاجى ١٣٦ / شرح ابن يعيش ٦ - ٦٤ / شرح التسهيل ٣ - ١١٦ / شرح ابن الناظم ٤١٨ / الصبان على الأشمونى٢ - ٢٨٤. وفيه رواية (لحقت)، فلا يكون فيه شاهد.

لم أنكل: لم أعجز، أولى المغيرة: أول الخيل المغيرة، مسمع: اسم رجل.

جملة (كررت) فى محل رفع، خبر أن (أولى) فاعل علمت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

١ - الأمر - وهو كثيرٌ:

ومنه أن تقولَ: إكرامًا محمدًا. (إكراما) مصدرٌ نائبٌ منابَ فعلِ منصوب، وفيه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: أنت، هو فاعلُ المصدر. (محمدا) مفعولٌ به للمصدرِ، منصوب.

ومنه قولُ أعشى همدان:

على حينَ ألَهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهم فَنَدْلًا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالبِ[1]

حيث (ندلًا) مصدرٌ نابَ منابَ فعلِ الأمرِ (اندلْ)، فنصب المفعولَ به (المالَ). وهو مصدرٌ منصوبٌ.

وقولُ الشاعر:

هجرًا المُظهرَ الإخاءَ إذا لمْ يَكُ فى النَّائِباتِ جَدَّ معين[2]

وفيه المصدرُ (هجرا) ناب منابَ فعله الأمرى (اهجر)، وفاعلُه ضميرٌ مستتر تقديرُه: أنت، (المظهر) مفعولٌ به للمصدرِ منصوب. والتقديرُ: اهجر المظهرَ الإخاء.

ويمكن أن تعطفَ على الأمرِ معنى النهيِ، نحو:

مذاكراةً دروسَكَ، لا إهمالَها.

استعدَادًا للموقفِ، لا تأنّيًا، ولا تراخيًا.

---

(١) الكتاب ١ - ١١٦ / الخصائص ١ - ١٢٠ / المساعد على شرح التسهيل ٢ - ٢٤٢ / العينى ٣ - ٤٦، ٥٢٣ / الصبان على الأشمونى ٢ - ١١٦. ينسب للأحواص، ولجرير.

ندلًا: اختطافا وسلبا، زريق: علم قبيلة. الجملة الفعلية (ألهى) فى محل جر مضاف إليه حين. (جل) فاعل ألهى مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (زريق) منادى مبنى على الضم فى محل نصب، والتقدير: يا زريق ندلا المال ندل. (ندل) مفعول مطلق منصوب، والعامل فيه المصدر السابق.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

(الإخاء) مفعولٌ به منصوب لاسم الفاعل (المظهر). (يك) فعل مضارع ناقص ناسخ مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة من آخره. (جد) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

٢ - الدُّعاء:

نحو: سقيًا لك، رحمةً له، أى: سقاك الله، رحمَه اللهُ. . ومنه قولُ الشاعرِ:

يا قـابلَ التَّوْبِ غُـفْـرَانًا مَآثِمَ قَـدْ أسْلفْـتُها أنا مِـنْها مُشْـفِقٌ وَجِلُ[(١)]

أىْ: اغْفِرْ مَآثم، فيكونُ (غفـرانا) مصدرًا منصوبًا نابَ منابَ فعله الأمرى الذى يفيـدُ الدعاءَ. وفاعلُه ضـميرٌ مـستتـر، تقديرُه: أنت. (مآثم) مـفعولٌ به للمـصدرِ منصوب، وعـلامةُ نصـبِه الفـتحة، ولـم يُنونْ؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، صـيغة مـنتهى الجموع. ومنه قولُ الشاعر:

إعـانةً العبـدَ الضعـيفَ على الذى أمـرت فيـمقـاتُ الجزاءِ قـريبُ[(٢)]

المصـدرُ (إعانة) نائبٌ منـابَ فعله الأمـرى الذى يخـرجُ إلى معنى الدعـاء (أَعِنْ)، وفاعلُه ضـميـرٌ مـستتـرٌ تقديرُه: أنـت، (العـبد) مـفعـولٌ به منصـوبٌ للمصدر.

٣- الوعْد بالأسلوب الخبرى، نحو قولِ الشاعر:

قـالتْ نَعَمْ وبُلُـوغًـا بُغْـيـةً ومُنًى فالصادقُ الحبّ مبذولٌ له الأملُ[(٣)]

(بغية) مفْعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ النائبِ منابَ فعلِه (بلوغا) والتقدير: وتبلغ. .

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ٢٥ / المساعد ٢ - ٢٤٢ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٥ .

(قابل) منادى منصوب، وعـلامة نصبه الفتحة. وهو مـضاف، و(التوب) مضاف إليه مـجرور، وعلامة جره الكسرة الجـملة الفعلية (قد أسـلفتها) فى محل جـر نعت لمآثم. (أنا) ضمير مـبنى فى محل رفع، مبتدأ. (منها) جـار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة مـتعلقة بالإشفاق. (مشفق) خبـر المبتدإ (أنا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (وجل) خبر ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب، نعت ثان لمآثم، ويجوز أن تجعلها فى محل نصب، حال من مآثم؛ لأنه نكرة تخصصت بالصفة الأولى، ويجوز أن تجعل وجلا توكيدًا لفظيا لمشفق، وهو توكيد بالمرادف. فوَجِل بمعنى مشفق، وهو خائف.

(٢) شرح التسهيل ٢ - ١٢٦.

(ميقات) مبتدأ مرفوع، خبره (قريب).

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧ / المساعد ٢ - ٢٤٣.

(الصادق) مـبتدأ مرفـوع، وخبره مبـذول، (الحب) مضاف إليه، أو مـفعول به له، حيث يجـوز جره، ونصبه. (الأمل) نائب فاعل لاسم المفعول مبذول، مرفوع.

٤ - **التوبيخ بالأستفهامِ وبغيرِه**، نحو قولُ الشاعر:

وِفَـاقًا بنى الأهواءِ والغَىِّ والهَـوَى وغيـرُك مَعْـنىٌّ بكـلِّ جميلِ[١]

أىْ: توافق بنى الأهواء. . . ، (وفـاقـا) مصـدرٌ منصـوبٌ، نابَ منابَ فـعله، والأسلوب توبيخى، (بنى) مفـعولٌ به منصوب، للمصدر (وفاقا)، وعـلامةُ نصبِه اليـاءُ، وهو مضافٌ، و(الأهـواء) مضاف إليـه مجـرور. ومنه أن تقولَ: أإهـمالا دروسَك وقَدْ قَرُبَ الامتحانُ؟!

وقولُ المرارِ الأسدى:

أَعـلاقـةً أُمَّ الـوليـد بَـعْـدَمـا أفنانُ رأسِك كـالثَّـغـام المخْلِس[٢]

(أُمّ) مفعولٌ به منصوبٌ للمصدرِ المنصوبِ النائبِ منابَ فعلِه (علاقة).

وقولُ الآخر:

أَبَغْيًـا وظُلْمًا مَنْ عَلِمْـتُمْ مُسَـالِـمَا وَذُلًّا وخَوْفًا مَنْ يُجَاهِرُكُمْ حَرْبَا[٣]

أى: أتظلمون مَنْ علمـتم. . . أتخافون من يجاهركم، فـيكون الاسمُ الموصولُ فى الموضعيْن مفعولًا به للمصدرين النائبَيْن منابَ فِعْلَيْهِما، وهما (ظلما، خوف)، وينازعهما المصدران (بَغْيا، وذُلًّا) فى المفعوليْن.

---

(١) شرح التسـهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسـهيل ٢ - ٢٤٣/ هامش تهذيب التوضـيح ١- ٢٧. وفيه رواية: الونى.

(غيرك معنى) اسمية، فى محل نصب، حال من فاعل المصدر. شبه الجملة (بكل) متعلقة بمعنى.

(٢) الكتاب ١ - ١١٦، ١٦٨ / ٢ - ١٣٩ / المقرب ١ - ١٢٩ / شرح التسـهيل ٣ - ١٢٦ / شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٦ / المساعد ٢ - ٢٤٣.

(أفنان) مبـتدأ مرفوع، خـبره شبـه الجملة (كالثـغام)، أو ما تعلقت به، والجمـلة الاسمية فى مـحل جر بالإضافة إليه.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦.

(مسالما) مفعول ثان لعلم منصوب. (حَرْبًا) منصوب على نزع الخافض والأصل بحرب، ويجوز أن تجعلها حالا، والتقدير: محـاربا. الجملة الفعلية (علمتم) صلة الموصول لا محل لهـا من الإعراب، ومثلها الجملة الفعلية (يجاهركم).

- وقد يكونُ فى معنى الإنشاءِ للدلالة على معنى كامنٍ فى النفسِ ينشئُه المتحدثُ، من ذلك: حمدًا وشكرًا، ولا جحودًا ولا كفْرًا.

وتقول: عجبًا، إذا أبصرْت شيئًا يتعجبُ منه.

ومنه قولُ الشاعرِ:

حمدًا لله ذا الجلالِ وشكرًا وبِدَارًا لأمرِه وانْقِيَادا[1]

أى: أحمد الله...، وأشكره، وأبادر لأمره، وأنقاد. فيكون فيه معنى الخبرِ، ويكون (حمدا) مصدرًا منصوبًا نائبًا عن فعله، ولفظ الجلالةِ مفعولٌ به منصوبٌ للمصدر. ومثله المصادر: شكرا، بدارا، انقيادا.

ويجوز أن تجعلَ هذه المصادرَ فى معنى الأمر، وسياقُ الموقفِ والحالِ أو سياقُ النظم هو الذى يحددُ الاتجاهَ المعنوى.

ومنهم من يجعلُ البيتَ السابقَ: (قالت نعم بلوغا بغية...) من هذا المعنى الخبرى[2].

قياسية إعمال المصدر النائب منابَ فعلِه:

من الشواهد السابقة أدركْنا أن المصدرَ الذى ينوبُ منابَ فعله جاءَ عاملًا عملَ فعلِه فى معانى الأمرِ والوعدِ، والدعاءِ، والتوبيخِ مع الاستفهامِ، أو بدونه، والإنشاءِ.

وهذه الأنواعُ عند أبى الحسنِ الأخفش، وأبى زكريَّا الفراءِ مطردةٌ صالحةٌ للقياسِ على ما سُمع منها[3] وأكثر المتأخرين يزعُمُون قصرَها كلَّها على السَّماعِ.

وابنُ مالك يُصححُ القياسَ ويختارُه؛ لكثرته فى كلامِ العربِ، ولما فيه من الاختصار والإيجاز[4].

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٤٣.
(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٦، ١٢٧.
(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٧.
(٤) الموضع السابق.

ويُدللُ على أن سيبويهِ ذهبَ إلى القيـاس فى الأمرِ والدعاءِ والتوبيخِ والإنشاء، ويذكر لذلك من أقوالِ سيـبويه، وذلك فى بابى: «هذا ما ينصبُ من المصادرِ على إضمارِ الفعلِ غيرِ المستعملِ إظهارُه»[1].

و(هذا بابُ ما يُنصب على إضـمارِ الفعلِ المتـروكِ إظهارُه من المصادرِ فى غـيرِ الدعاءِ) [2].

ولا يستطيعُ النحاةُ أن يتخلصوا أو ينسلخُوا من عملِ المصدرِ النائبِ منابَ فعلِه.

العامل فى المنصوبِ بعد المصدر النائبِ منابَ فعلِه:

يختلف النحاةُ فـيما بينهم فى عاملِ النصب فيمـا بعد المصادرِ التى تنوبُ منابَ فعلٍ بَيْنَ رأيين عريضين[3]:

أولهـما: يذهب أصحـابُه إلى أن النصبَ يكون بالأفـعالِ المضـمرة، وعلى رأسِ هؤلاء المبردُ والسـيرافى، ووافقـه كثيـرٌ من النحويين، ويذكر ابنُ يعـيش أن عليه المحققين، ولا يبعد عندَه أن يكونَ هذا المصدرُ عاملاً لنيابته عن الفعلِ، لا بحكم أنه مـصدرٌ، ويمـثلُه بالقـول: زيدٌ فى الدارِ قـائما، حـيثُ العـاملُ فى الحـالِ الظرفُ الموجودُ، لا الفعلُ العـامـلُ فيه لنيابته عن الفعل[4].

والآخر: ينسبونه إلى سيبويه، ويصحـحُه ابنُ مالك، ويختارُه مدافعًا عنه[5] وهو أنَّ النصبَ بعد هذه المـصادرِ يكون بها أنفـسِها، لا بالأفـعالِ المضمـرة؛ وهو قولُ الزجاجى والفارسى - أيضا -.

ثالثا: اسم المصدر[6]:

اسمُ جنسٍ دالّ على الحدث، لكنه لم يَجْرِ مجـرى الفعلِ فى جمعِ كلِّ وحداته الصوتية؛ لذلك فإنه لايدلُّ على المصدرِ لفظًا.

---

(١) الكتاب ١ - ٣١١.
(٢) الكتاب ١ - ٣١٨.
(٣) يرجع إلى: شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٨.
(٤) شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩.
(٥) شرح التسهيل ٣ - ١٢٨، ١٢٩.
(٦) يرجع فى ذلك إلى: الكتاب ٣ - ٢٧٤، ٤ -٤٢، ٤٣ / المقـتضب ٢ - ١١٩ / التسهـيل ١٤٢ / شرح التسـهيل ٣ - ١٢١ / شرح ابن عـقيل ٣ - ٩٨ / شرح الشـذور ٤١١ / أوضح المسالك ٢ - ١١٩ / شرح التصريح ٢ - ٦٣ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٣٨٨.

فاسمُ المصدرِ يُطْلَقُ على المصادرِ التى تخرجُ عن قياسيةِ المصدرِ، وهذا يكون فى مصادرِ الأفعالِ الرباعية، وما هو أزْيَدُ منها.

ودلالةُ اسمِ المصدرِ على الحدثِ إنما تكونُ بواسطةِ دلالتِه على المصدرِ.

فإذا عرفنا أن المصدرَ من طهر هو طُهْرًا أو طُهُورًا، فهذا مصدرٌ صريحٌ وحقيقى، أما إذا استخدم هذا المصدرُ للتعبيرِ عن التَّطهُّر، فقيل: تطهَّرَ طُهْرًا، فإنه يُصبح اسمَ مصدرٍ؛ لأنه -حينئذ- لم يجمعْ كلَّ حروفِ الفعلِ، فلم يجرِ المصدرُ مجرى فعلِه.

ومنهم من يذهبُ إلى أن المصادرَ الأعلامَ تكونُ أسماءَ مصادرَ لا مصادرَ. نحو: سُبْحان، بَرّة، فجارِ، وهى مصادرُ الأفعالِ: سبَّح، أبَرَّ، أفْجَرَ.

فأسماءُ المصادرِ خروجٌ على البِنَى القياسيةِ المعهودةِ للمصادرِ فيما هو أكثر من الثلاثى، وتجد أن بعضَها جامدٌ لا يتصرف، حيث لا يخرجُ عن المصدريةِ.

نجد أن أسماءَ المصادرِ تنقسمُ إلى قسمَيْن:

أولهما: أسماء مصادرَ أعلام.

والآخر: أسماءُ مصادرَ تنشأُ من نقصٍ فى أصواتِ البنيةِ المعهودةِ فى القياس، وتنتهى إلى مصادرَ، لا تجمع كلَّ حروفِ فعلِ المصدر القياسى.

ويميل كثيرٌ من النحاةِ إلى أن يجعلوا المصدرَ الذى خرج عن بِنَى المصادرِ المعهودة، وبُدِئَ بميمٍ ضمْنَ أقسامِ اسمِ المصدرِ، لكننا آثرْنا أن نجعلَه نوعًا من المصادرِ خاصًا، ويدرس فى قسم يختصُّ به.

إعمالُ اسم المصدر:

ذكرنا أن اسمَ المصدرِ يأتى على ضربَيْن:

أ- أن يكون علَمًا على المصدرية، وهذا لا يعملُ - اتفاقا[1] -، وهو لا يضافُ، ولا يقبلُ أداةَ التعريف، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا محلَّ ما يوصلُ به

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١ / أوضح المسالك ٢ - ١١٩.

الفعلِ، ولا يوصفُ، وهو لا يقوم مقامَ المصدرِ الأصلى فى توكيدِ الفعلِ، أو بيانِ نوعِه، أو عدده.

ب - أن يكونَ ناشئًا عن نقصٍ فى لفظِ المصدر:

وهذا النوعُ من اسمِ المصدرِ يعملُ - على الأرْجَح -، يذكر ابن مالك: «ويعملُ عملَه - أى المصدرِ - اسمُه - أى: اسم المصدر - غير العلم»[1].

كما يذكر فى ألفيته:

إنْ كانَ فعلٌ مع أَنْ أو مَا يَحُلْ محلَّه ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ

ويتخذ بعضُ الشرَّاح من تنكيره (عملاً) دليلًا على أن إعمالَ اسمِ المصدرِ قليل[2]، لكنه لم يفصحْ بذلك فى التسهيل. ويقول ابنُ الناظم: «وليس ذلك - يقصد العملَ - بمطردٍ فى اسمِ المصدرِ، ولا فاشٍ فيه»[3].

والكوفيون والبغداديون يذهبون إلى إعمالِ اسمِ المصدرِ غيرِ العلم، ولكن البصريين يذهبون إلى أنه لايعملُ إلا فى ضرورةٍ.

ولكننا نلحظ أن اسمَ المصدرِ غير العلم ما هو إلا مصدرٌ لم يلتقِ التقاءً كاملًا مع جميعِ أصواتِ فعلِه المستَخْدَم فى الموضعِ المقصود. فعندما يقالُ بعدمِ إعماله - فإننى أرى أنه يكونُ هناكَ تناقضٌ بين جوازِهم إعمالَ المصدر وعدمِ جوازِهم إعمالَ اسمِ المصدرِ.

وقد جاء اسمُ المصدرِ عاملاً مع كثيرٍ من أسماءِ المصادرِ التى جاءت فى العربيةِ من طريق نقصٍ فى البنيةِ؛ ولذلك فإننى أرى إعمالَ هذا النوعِ من أسماءِ المصادر.

ولابد من التنويه إلى أن معظمَهم يجعلون المصدرَ الميمى من أنواعِ اسمِ المصدرِ، ويجيزون إعمالَه بلا خلافٍ.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٢) الصبان على الأشمونى على الألفية ٢ - ٢٨٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٤١٩.

الأول: اسمُ المصدرِ العلم:

المصدرُ العلمُ ما دلَّ على معنى المصدرِ دلالةً تُغنى عن تعريفه بالألف واللام؛ لتضمنه الإشارةَ إلى حقيقة[1]. ذلك نحو: سُبْحَانَ (علم على التسبيح)، فَجارِ (علم على الفجرة)، حَمَاد (علم على المحمدة)، يسارِ (علم على اليُسْر)، بَرَّةَ (علم على البرّ)، وهى أعلامُ جنس على المعانى المذكورة، أفعالُها تكون أكثرَ من الثلاثية: سبحَ، أفْجَرَ، أحْمَدَ، أيْسَرَ، أبَرَّ.

وهذا النوعُ لا يعملُ عملَ الفعلِ اتفاقًا[2]. ولا يقومُ مقامَ المصدرِ الأصلى فى توكيدِ الفعلِ، أو بيانِ نوعه، أو عددِ مرَّاته.

ذلك لأنه يخالفُ المصادرَ الأصليةَ فى أنه لا يضاف، ولا يُوصَف، ولا يُعَرَّفُ بالأداة، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ، ولا موقعَ ما يُوصل به الفعلُ.

ومنه قولُ حُميد بن ثور:

فقُلتُ امْكُثى حتى يَسَارِ لعلَّنا نَحُجُّ معًا قَالَتْ أَعَامًا وقابِلَهْ[3]

وفيه (يسار) اسمُ مصدرٍ معدولٌ عن الميسرة.

وقولُ النابغة:

إنَّا اقتَسَمْنا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فحَمَلْتُ بَرَّةً واحتَمَلْتَ فَجَارِ[4]

حيث (فجار) اسمُ مصدرٍ علمٌ معدولٌ عن الفجْرَة. وبَرَّة اسمُ مصدرٍ علمٌ على البر.

الثانى: اسمُ المصدرِ الناشئُ عن مصدرٍ منقوصٍ لفظا:

هذا القسمُ من أسماء المصدرِ ينشأُ عن نقصٍ فى أصوات أو حروف المصدرِ القياسى، فينشأُ عنه مصدرٌ لفعلٍ ثلاثى، مع ملاحظة أن الفعلَ الذى يؤدى المعنى، ويجبُ أن يستخدمَ فى التركيبِ المُنْشأ يكونُ أكثرَ من ثلاثى.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٢) أوضح المسالك ٢ - ١١٩.

(٣) الكتاب ٣ - ٢٧٤، وفيه: فقلت / شرح ابن يعيش ٤ - ٥٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

(٤) ديوانه ٣٤ / الكتاب٣ - ٢٧٤ / الخصائص ٢ - ٢٩٨، ٣ - ٢٦١، ٢٦٥ / شرح ابن يعيش ١ - ٣٨ / ٤ - ٥٣ / شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

وقد ذكرنا لذلك من قبلُ: طُهْرًا اسمُ مصدرٍ للفعل (تطهَّر). ومنه:

أعطيْتُ عطاءً. والمصدرُ القياسى (إعطاء).

اغتسلْتُ غُسْلًا. والمصدرُ (اغتسالًا).

كلَّمْتُه كلاَمًا. والمصدرُ (تكْليمًا).

أثَبْتُه ثَوَابًا. والمصدرُ (إثابةً).

زَكَّيْتُ زكاةً. والمصدرُ (تزْكِيَة).

فأسماءُ المصادرِ هذه إنما هى مصادرُ لغيرِ الأفعالِ التى يجبُ أن تُستخدمَ فى التركيبِ الذى تذكرُ فيه لأداءِ الدلالةِ المقصودة، وقامت بهذه الوظيفةِ الدلالية - اجتماعيا واصطلاحيا -؛ لذا فإنها تساوت مع المصدرِ - فيما ذكر سابقا - من الأداءِ المعنوى، والشياع، وقبولِ أداة التعريف، والإضافة، والوقوعِ موقعَ الفعلِ أو ما يوصلُ به الفعلُ، على الرغمِ من خُلُوه لفظًا أو تقديرًا دونَ عوضٍ من بعضِ ما فى الفعلِ[1].

هذا القسمُ من أسماءِ المصادرِ جاءَ عاملًا عملَ الفعلِ.

ومنه قولُ القطامى يمدحُ زُفرَ بنَ الحارث الكلابى:

أَكُفْرًا بعدَ ردِّ الموتِ عنِّى وبعدَ عَطائكَ المائةَ الرِّتاعَا[2]

(عطاء) اسمُ مصدرٍ لإعطاء؛ لأن الفعلَ هو (أعطى). وهو مضافٌ إلى فاعله (كاف المخاطب). (المائة) مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ المصدر. و(الرتاع) صفةٌ للمائةِ منصوبة، والمصدرُ مضافٌ إلى الظرفِ (بعد).

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٤ / الخصائص ٢ - ٢٢١ / شرح ابن يعيش ١ - ٢٠، ٣ - ١٢٣ / شرح ابن الناظم ٤١٩ / شرح ابن عقيل ٣ - ٩٩ / شرح الشذور ٤١٢ / أوضح المسالك رقم ٣٦٧ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨. الرتاع: الراتعة من الإبل.
(الهمزة) حرف استفهام مبنى، لا محل له من الإعراب، يفيد الاستنكار. (كفرا) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والتقدير: أأكفر كفرا.

وقولُ الشاعر:

بعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ منهم فَلاَ تَرَيَنْ لغَيْرِهمُ الوَفَاءَ[1]

فيه (عشرة) اسمُ مصدرٍ للمصدرِ (معاشرة)؛ لأن الفعلَ الذى يؤدى المعنى هو (عاشر)، وقد أُضيفَ اسمُ المصدرِ إلى فاعلِه (كافِ المخاطبِ)، ونصبَ المفعولَ به (الكرامَ). واسمُ المصدرِ مجرورٌ بالباءِ.

وقولُ الشاعر:

قالوا كَلامُك هندًا وهى مُصْغِيَةٌ يَشْفيك قلت صحيح ذَاك لَوْ كَانَا[2]

وفيه اسمُ المصدر (كَلاَم) مضافٌ إلى فاعلِه (كافِ المخاطب)، وقد نصب مفعولاً به (هندًا). وكلام واسمُ ومصدرٍ؛ لأنه بمعنى (تَكْليم)، مصدرُ الفعلِ (كَلَّم)، وهو مبتدأٌ مرفوع.

وقولُ الشاعر:

إذا صَحَّ عَوْنُ الخَالقِ لم يَجِدْ عَسِيرًا من الآمالِ إلا مُيَسَّرَا[3]

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.
فى بعض المصادر: أُلُوفا، وبناء (ترى) للمجهول، ويكون مفعولا ثانيا لترى. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت وهو المفعول الأول. (بعشرتك) شبه الجملة متعلقة بالفعلِ (تعد). (فلا تريَنْ) جملة جواب شرط محذوف، والتقدير: إنْ كان الأمرُ كذلك فلا تريَنْ. لا: حرف نهى مبنى، ترى: فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة. وفاعلُه ضمير مستتر تقديره: أنت. (الوفاء) مفعول به للفعل (ترى).

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣، وفيه (دعدا). شرح الشذور ٢٧ رقم ٨ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.
الجملة الاسمية (وهى مصغية) فى محل نصب حال. اسم المصدر (كلام) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يشفيك)، والمبتدأ وخبره جملة فى محل نصب، مقول القول (قلت). الجملة الاسمية (صحيح ذاك) فى محل نصب، مقول القول (قلت). جملة جواب (لو) محذوفة دلّ عليها ما تقدم.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح ابن عقيل ٣ - ١٠٠ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٨.
شبه الجملة (من الآمال) فى محل نصب، نعت للمفعول به عسير، أو متعلقة به (ميسرا) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة؛ لأن وَجَد من وجدان الضالة، وليس القلبى، فإن جعلته قلبيا كان (ميسرا) مفعولاً ثانيا لوجد.

(عون) اسمُ المصدرِ (إعانة)؛ لأن الفعلَ الذى يُؤدى المعنى (أعان). وقد أضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (الخالق)، ونصب مفعولًا به، وهو (المرء). واسمُ المصدر فاعلٌ مرفوعٌ للفعل (صَحَّ).

ومنه قولُ حسان بن ثابت:

لأنَّ ثوابَ اللهِ كلَّ مُوحِّدٍ جِنَانٌ من الفِردَوْسِ فيها يُخَلَّدُ[1]

(ثواب) اسمٌ للمصدر (إثَابة)، فالفعلُ الذى يؤدى المعنى هو (أثاب)، وقد أُضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (لفظ الجلالة)، ونصب مفعولاً به، وهو (كل). اسمُ المصدرِ اسم (أن) منصوبٌ، وخبر (أن) هو (جنان).

وفيه رواية بنصب (جنان)[2]، فتكون مفعولاً ثانيا لاسمِ المصدر؛ لأن (أثاب) يتعدى إلى مفعول بنفسه، وقد يتعدى إلى مفعول به ثان بواسطةٍ، أو بدونِ واسطة، وعلى هذا فإن شبه الجملة (من الفردوس)، والجملة الفعلية (يخلد) يكونان فى محل نصب. ويكون خبرُ (أن) محذوفًا، تقديره: ثابت، أو: لازمٌ. . . أو غير ذلك.

ومن إعمالِ اسمِ المصدرِ ما جاء فى الحديث الشريف: «مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأَتَهُ الوُضُوءُ»[3]، حيث (قُبلَة) اسمُ مصدر؛ لأن الفعلَ المؤدِّى المعنى هنا هو (قَبَلَ)، بتضعيفِ العين، ومصدرُه (تقبيل)، وقد أضيف اسمُ المصدرِ إلى فاعله (الرجل)، ونصب مفعولاً به هو (امرأة). واسمُ المصدر مجرور بحرفِ الجر (من).

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٣ / شرح الشذور رقم ٢٢٠ / الدر رقم ٢ - ١٢٨ / الصبان على الأشمونى٢ - ٢٨٨.

شبه الجملة (من الفردوس) فى محل رفع، نعت لجنان، أو متعلقة بنعته المحذوف. شبه الجملة (فيها) متعلقة بالفعل يخلد. الجملة الفعلية (يخلد) فى محل رفع، نعت ثان لجنان، أو فى محل نصب، حال منها، على أنها نكرة تخصصت بالنعت، فجاز أن تكونَ صاحبَ حال.

(٢) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٨.

(٣) الموطأ لمالك، طهارة ٦٥، ٦٦.

رابعا: المصدر الميمى:

المصدرُ الميمى[1] نوعٌ من الأسماءِ التى تؤدى دلالةَ المصدرية، أى: دلالة الحدثية، مع تفخيم للدلالة، وقوة تأكيدها؛ لكنه يبدأُ - دائما - بميمٍ زائدة لغيرِ المفاعلة، تكونُ مفتوحةً إذا كان من فعلٍ ثلاثى، نحو: مَضْرَب، ومَقْتَل، ومعناهما: ضرْب، وقَتْل، وتكون مضمومةً إذا كان من فعلٍ أكثرَ من ثلاثى، نحو: مُفْتَتَح، ومُسْتَعْمَل، أى: افتتاح، واسْتعمال.

وبعضُهم يجعلُ هذا المصدرَ من أسماءِ المصدرِ، وربما يعود فيذكرُ أنه كالمصدرِ اتفاقًا[2]، وبعضُهم يُسَميه اسمَ مصدرٍ تجوزًا.

والمصدرُ الميمى يصاغُ - فى إيجاز - من الفعلِ الثلاثى على وزنِ (مَفْعَل) نحو: مَلْعَب (لَعِب)، مَشْرَح (شَرْح)، مَطْلَع (طُلُوع)، مَحْيا (حَيَاة)، مَمَات (مَوْت).

فإن كان مثالاً صحيحَ اللامِ محذُوف الفاءِ فى المضارع فإن عينَه تكسر فى المصدرِ الميمى (مَفْعِل)، نحو: وَعَد مَوْعِدًا (وعْدًا)، وَجَدَ مَوْجِدًا. (وجودًا) وزن مَوْزِنًا (وزْنا).

ومن غيرِ الثُّلاثى يصاغُ على زنة اسمِ المفعول، نحو: مُسْتَطْلَع (استطلاع)، مُقْتَتَل (اقتتال)، مُكْرَم (إكرام)، مُتَعَلَّم (تَعَلُّم).

ويحترز بالقولِ: لغيرِ المفاعلة مِنْ مصدرِ فَاعَل مفاعلةً، نحو: قاتَل مقاتلةً، ضارَب مضاربةً، عاوَد معاوَدَةً، فهذه مصادرُ قياسيةٌ، وتبدأ بميمٍ، وهذا الوزنُ من المصادرِ فيه معنى المفاعلَة.

المصدرُ الميمى يعمل عملَ الفعل كالمصادرِ العاملة - اتفاقا[3].

وأتخذُ من حرصِ النحاة على إعمالِ المصدرِ الميمى باتفاقٍ ووصفه بأنه كالمصادرِ، ثم حرصِ كثير منهم على أن يجعلوا عملَ اسمِ المصدرِ غيرِ العلَم قليلًا،

---

(١) الكتاب ١ - ٤، ٢٣٣ - ٨٧، ٩٥ / المقتضب ٢ - ١١٩ / شرح التصريح ٢ - ٦٣، ٦٤.

(٢) شرح ابن الناظم ٤١٦ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) المقتضب ٢ - ١١٩ / المساعد على التسهيل ٢ - ٢٣٩ / أوضح المسالك ٣ - ٦.

دليلًا محفِّزًا على أن أجعلَ المصدرَ الميمىَّ قِسْمًا برأسه من المصادرِ. فيكون عاملًا، على غيرِ ما يكونُ عليه نوعَا اسمِ المصدرِ اللذَان ذكرناهما: العَلَم، والناشئ من نقصٍ فى اللفظ.

ومنه قولُ الشاعر:

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُم رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تحيةً ظُلْمُ[1]

وفيه (مُصاب) مصدرٌ ميمى، بمعنى: إصابة، وهو مضافٌ إلى فاعله (ضمير المخاطبين)، و(رجلًا) مفعولٌ به للمصدرِ الميمى منصوبٌ. والمصدرُ الميمى اسمُ (إن).

ومنه قولُ لقيط الإيادى:

يا دارَ عَمْرَةَ من مُحتلِّها الجرَعا هاجَتْ لىَ الهَمَّ والأحزان والوجَعَا[2]

أى: من احتلالها الجرَع، (محتل) مصدرٌ ميمى، أضيف إلى فاعلِه (ها) الغائبة. (الجرَع) مفعولٌ به للمصدر الميمى.

ومنه ما ذكره ابنُ مالكٍ فى شرحِه لتسهيلِه من قولِ الشاعر:

مستعانٌ العبدُ الإلهَ يريه كُلَّ مُستَصْعَبٍ من الأمرِ هَيْنا[3]

---

(١) التبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٥ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٤ / المساعد ٢ - ٢٣٩ / شرح الشذور ٤١١ / أوضح المسالك رقم ٣٦٦ / شرح التصريح ٢ - ٦٤ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٧، ٢٨٨.
ينسب للحارثِ بن خالدِ المخزومى - على الأصح .
وفيه: أظُلَيم.
ظلوم: اسم امرأة.
(أظلوم) الهمزة: حرف نداء مبنى، لا محلَّ له من الإعراب. ظلوم: منادى مبنى على الضم فى محل نصب. والجملة الفعلية (أهدى السلام) فى محل نصب، نعت لرجل. (تحية) نائب عن المفعول المطلق، فهو مرادف، ويجوز أن يكون حالا من السلام مؤكدة. (ظلم) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(٢) أمالى المرزوقى ٢٤٢ / شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.
الجرع والأجرع والجرعاء: الرملة لا تنبت.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٥.

أى: استعانة العبد الإله، فيكون (مستعان) مصدرًا ميميا، فاعلُه (العبد)، ومفعوله (الإله). والمصدرُ الميمى مبتدأ، خبرُه الجملةُ الفعليةُ (يريه).

ومَنْ ذلك أن تقولَ:

مُفْتَتح الرئيسِ المعرضَ أكْسَبَه شهرةً. أى: افتتاحُ الرئيسِ المعرض.

مَسْمَعُك الأغانى الفاحشةَ إثم. أى: سماعك.

مستخرَجُ العربِ البترولَ قدْ أطمعَ الدولَ الاستعماريةَ المتكالبة عليهم. أى: استخراج.

مقالُنا: إنَّ الحقَّ فوقَ القُوَّة أصبح غيرَ كافٍ بدونِ العزيمةِ والمثابرةِ، أو مَوْجِدِ القوةِ. أى: قولُنا... أو: وجود...

الحكم الإعرابى لتابع المضافِ إلى المصدر:

عرفْنا أنه يغلبُ استعمالُ المصدرِ مضافًا، وإضافتُه تكونُ إما إلى فاعله، فيكون مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلًّا، وإما إلى مفعوله، فيكون مجرورًا لفظًا، منصوبًا محلًّا، حينئذ؛ إذا نُعتَ المجرورُ أو عُطفَ عليه فإن النعتَ أو المعطوفَ يجوز فيه أن يعاملَ على لفظِ المجرورِ، فيكونَ مجرورًا، أو أن يُعاملَ على المحلِّ، فيكون مرفوعًا إذا كان المتبوعُ فى محلِّ رفعٍ، ويكون منصوبًا؛ إن كان المتبوعُ فى محلِّ نصبٍ[1].

نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ، بالجر، على اللفظ، وإن شئت رفعْت على المحل، فقلت: الظريفُ.

مما جاء فيه التابعُ مُعربًا على المحل قولُ لبيدِ بنِ ربيعةَ:

حتى تَهَجَّر فى الرِّيَاحِ وهَاجَهَا ... طلبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ[2]

---

(١) التسهيل ١٤٢/ شرح التسهيل ٣ - ١١٩/ شرح ابن الناظم ٤٢٠.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٣/ شرح ابن يعيش ٢ -٢٤، ٦ - ٦٦/ شرح ابن الناظم ٤٢٠ / العينى ٣ - ٣١٥ / الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩٠/ ضياء السالك ٣ - ٩/ شرح التصريح ٢ - ٦٥. تهجر: سار فى الهاجرة، الروح: ما بين الزوال إلى الليل، هاجها: أثارها. (حتى) للغاية. فاعل تهجر ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشى. والضمير فى (هاجها) للأتانِ المصاحبة للحمار الوحشى، وهما يطلبان الماء والكلأ فى الهاجرة.

وفيه أُضيفَ المصدرُ (طلب) إلى فاعله (المعقب)، فيكون (المعقب) مجروراً لفظا مرفوعًا محلًّا، لذا جاز فى نعته (المظلوم) الوجهان، وقد جاء مرفوعًا على المحل. (حق) مفعولُ المصدر، و(طلب) نائب عن المفعولِ المطلقِ من الفعلِ (هاج).

ومثلُه قولُ الشاعر:

يالـعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلِّـهِم والصَّالحون على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[1]

أضـيف المصـدرُ (لعنة) إلى فـاعله لفظ الجـلالة، فلمـا عُطف عليـه جـاز فى المعطوف الجرُّ على اللفظ، والرفعُ على المحلِّ، فكان المعطوفُ (الصالحون) مرفوعًا بالعطفِ على محلِّ لفظِ الجلالة.

وقولُ زياد العنبرى، وينسب كذلك إلى رؤبة:

قـــد كُنْتُ داينْتُ بهـــا حَـسَّـــانَا مَـخَـــافَـةَ الإفْـلاَسِ واللّـيَـانا[2]

(مخافة) مصدرٌ، أُضيفَ إلى مفعوله (الإفلاس)، فيكونُ مجروراً لفظًا، منصوبًا مَحلًّا، فلما عُطفَ عليه (الليان) نُصِبَ على المحل.

أما المصدرُ فهو مفعولٌ لأجله منصوب.

ومنه: عجبتُ من أكلِ الخـبزِ واللحمِ، لك فى اللحمِ أن تجرَّه على اللفظ، وأن تنصبه على المحل؛ لأنه مضافٌ إلى المصـدرِ (أكل) مجرورٌ لفظا، منصوبٌ مَحلًّا؛ لأنه المفعولُ به.

أما قولُ الشاعرِ:

هَوِيـتَ ثنـاءً مُـسْتَـــطابا مُـؤَبَّدا فلم تَخْلُ من تمهيدِ مجدٍ وسُوددا[3]

---

(١) الكتاب ٢ - ٢١٩، وفيـه: والصالحين/ ابن الشجرى ١ - ٣٢٥/ شـرح ابن يعيش ٢ -٢٤، ٤٠، ٨ - ١٢٠/ شرح التسهيل ٣ - ١٢٠/ العينى ٤ - ٢٦١.
(لعنة) مبتدأ مرفوع، لأن التقدير: يا قوم، فلم يقع النداء عليها.

(٢) الكتاب ١ - ١٩١ / التـبصرة والتذكرة ١ - ٢٤٣ / المـقتصد فى شرح الإيـضاح ٢ - ٥٦١/ شرح ابن يعيش ٦ - ٦٥/ شرح التسهيل ٣ - ١٢٠/ شرح ابن الناظم ٤٢١/ شرح الكافية الشافية ٢ - ١٠٢٢/ مغنى اللبيب ٢ - ٥٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٦٥/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٩١.
حسان: اسم رجل، بها: أى: القينة، الليان: المماطلة بالدين. وهو بالفتح والكسر، والفتح أكثر.

(٣) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠/ مغنى اللبيب ٢ - ٥٤٨.

ففيه (مجد) مضافٌ إلى المصدرِ (تمهيد)، وهو مفعولُه، فكان مجروراً لفظًا منصوبًا محلًّا، فعطف عليه (سودد) منصوبًا على المحل.

ومنه قولُ الراجز:

ما جعل امرأً القومُ سيدَا إلا اعتيادَ الخُلُقِ المُمَجَّدَا[1]

(الخلق) مضافٌ إلى المصدرِ (اعتياد)، وهو مفعولٌ فى المعنى، فهو مجرورٌ لفظا للإضافة، منصوبٌ محلاً للمعنى، فجاءَتْ صفته (الممجدا) منصوبةً على المحل .

يذكر ابن مالكٍ فى شرحِه للتسهيلِ:

«ونبَّهْتُ بقَوْلى: فإن كان مفعولاً ليس بعدَه مرفوعٌ بالمصدرِ؛ على ثلاثةِ أوجهٍ فى تابعِ المجرورِ من نحو: عرفْتُ تطليقَ المرأَة؛ فى نعتِ المرأةِ والمعطوفِ عليها: الجر على اللفظ، والنصب على تقديرِ المصدرِ بفعلِ الفاعلِ، والرفع على تقديرِه بفعلِ مالم يُسَمَّ فاعلُه، وفى الحديث: أمر بقتلِ الأَبْترِ وذو الطفيتيْن، على تقديرِ: أمَرَ بأَنْ يُقْتَلَ الأبْتَرُ وذو الطفيتَيْن»[2] .

فى المثلِ الذى ذكرَه: عرفْتُ تطليقَ المرأةِ، تقديره: عرفت أن طُلِّقَتِ المرأةُ، فالمرأةُ أُضيفَتْ إلى مصدرِ مالم يُسَمَّ فاعلُه، فيجوز فى تابعِ المرأةِ ثلاثةُ أوجه، فتقول: عرفت تطليقَ المرأةِ الفاسدةُ وصديقتُها، بالرفعِ على أن المصدرَ لفعلٍ مبنى للمجهول، فتكون المرأةُ مجرورةً لفظا، مرفوعةً محلا .

وتنطقُها بالنصبِ على أن المصدرَ لفعلٍ مبنى للمعلوم، فتكون المرأة مجرورةً لفظا، منصوبةً محلا، هذا إلى جانبِ الجرّ فيهما على اللفظِ.

وكذلك إذا قلت: ساءنى ضربُك وأخيك، والتقديرُ: أن ضُرِبْت وأخوك، فيجوز فى المعطوفِ (أخيك) الجرُّ على اللفظِ، والنصبُ على فعلِ الفاعلِ، والرفعُ على فعلِ النائبِ عن الفاعل.

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١٢٠/ المساعد على التسهيل ٣ - ١٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ - ١٢١.

من أمثلةِ إعمالِ المصدر:

- يؤذينى سَبُّك صديقَك الآنَ، أو أمسِ.

أى: ما سببت الآن، أو أمسِ، أو: أَنْ سببت أمسِ.

وعـــذَّبَه الهَـــوَى حَـــتَّـى بَرَاه كبَـرْىِ القَيْنِ بالـسَّفَنِ القِـدَاحَا[1]

أى: كما يبرى القين . . . ، أو: كما بَرَى.

- مُـــدْمِنُ البَـــغْىِ يأخـــذُه با رِيهِ أخـــذَهُ لثـــمـــودَ وعـــادَا

أى: كما أخذ ثمودَ وعادَا.

- قولُه تعالى: ﴿**تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ**﴾ [الروم: ٢٨].

- قولُه تـعالى: ﴿**وَأَخْـذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُـوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْـوَالَ النَّاسِ بِالْبَـاطِلِ**﴾ [النساء: ١٦١].

- قولُ عمرِو بنِ معد يكرب الزُّبيدى:

أعَـــاذِلُ إنمـا أَفْنَـــى شَـبَـــابى إِجَـابَـتى الصَّـريـخَ إلى المنادى[2]

- ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ**﴾ [النحل: ٩٠].

- ﴿**وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا**﴾ [النساء: ١٥٦].

- ﴿**وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ**﴾ [البقرة: ٨٥].

- ﴿**لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**﴾ [البقرة: ٢٢٦].

- ﴿**وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا**﴾ [الجاثية: ٣٤].

- ﴿**فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ**﴾ [المائدة: ٨٩].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٠.

القين: الحداد، السفن: ما ينحت به كلُّ شىءٍ، كالحجر، أو القطع الخشنة من الجلد وغيره.

(٢) هامش شرح الشذور ٣٨٣.

فـلا تُكثِـرا لَوْمى فـإن أخـاكُـمَـا بِذِكـــرَاه لَيْلَى العَـــامِـرِيةَ مُـــولَعُ

ملحوظات:

أولا: وجوب ذكر مفعول المصدر:

إذا أُضيفَ المصدرُ إلى مـرفوعٍ أو إلى منصوب، وكان أصلُ أحدِهما مـبتدأ؛ لمْ يجزْ حذفُ الآخرِ المطلوبِ -منصوبًا كان أمْ مرفوعًا-.

وإنْ كـان فاعلُ المصـدر يحـتاجُ إلى فـاعلٍ ومـفعـولَيْن، أو إلى فـاعلٍ وثلاثةِ مفعـولات؛ وأُضيفَ المصدرُ إلى أحدِها؛ فإنه يجبُ أن يذكـرَ المطلوبُ الباقى بعد ذكرِ المصدرِ وما أُضيفَ إلَيْه .

من ذلك: عـرفْتُ كونَ زيدٍ صـديقَك[1]. حيث أضـيفَ المصدرُ (كـون) إلى مرفوعِه (زيد)، فهـو اسمُه لو كان فعلاً (كان)، والأفعالُ النـاقصةُ لا تستَغْنى عن أخبارِها، حالَ نقصانها؛ ولذا فإنه يجبُ ذكرُ منصوبِها الخبرُ، وهو (صديق).

وكذلك الـقول: تبيَّنْـتُ صَيْرورةَ عـمروٍ خـصمًـا لك، حيثُ أُضيـفَ المصدرُ (صيرورة) إلى مرفوعِه، وهو لا يستَغْنى عن منصوبٍ بعدَهما، فلزم ذكرُ المنصوبِ (خصما).

ومن ذلك: عرفْتُ كونَ صديقِك زيدٌ أو زيدًا.

سرَّنى إضحاءُ الشمسِ مشرقةً.

أعجبْتُ بعِلْمِك محمدًا مجتهدًا .

أضيف المصدرُ (علم) إلى فـاعله ضميرِ المخاطب؛ لكنه يحـتاجُ إلى منصوبين، أحدُهما كـان مبتدأ، والثانى كـان خبرًا، فيلزم ذكرُهمـا؛ لِذَا لزِمَ ذكرُ المنصوبين: (محمدا، مجتهدا).

ومنه: أعجبْتُ بإعلامِك عليًّا محمدًا مجتهدًا.

حيث المصدرُ (إعلام) المضافُ إلى مرفوعِه يحتاجُ إلى ثلاثةِ مفعولات. فلزم ذكرُها.

(١) يرجع إلى: شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١١٧.

ثانيا: إعمال المصدر فى صوره الثلاث:

لم يتفق النحاةُ اتفاقًا كاملاً على إعمالِ أى نوعٍ من أنواعِ المصادرِ فى صورِه الثلاث: مضافةً، ومنونةً، ومعرفةً بالأداة.

والمصدرُ فى هذه الصورِ التركيبيةِ أو البنيويةِ إنما هو مصدرٌ متصرفٌ فى التركيبِ، حيث يتنوعُ بينَ المصدريةِ وغيرِها من المواقعِ الإعرابيةِ المحتملةِ، وغيرِ المخالفةِ لقوانينِ التركيب.

وهم فى تعليلهم لآرائهم لا يكادون يتفقُون على المعوَّلِ الرئيسِ للإعمالِ وعدمه، فقد تستخدم الاسميةُ أداةً للقبُول، ومعْوَلًا للمنع، وقد يكون التنوينُ سبيلًا إلى المتناقضَيْن، كما تكون أداةُ التعريفِ والإضافةُ كذلك.

وقد ورد التراثُ اللغوى حافظًا بين مأثوراته، وناقلاً إلينا إعمالَ المصدرِ فى صورِه الثلاث، عدا كونه مؤكدًا، أو مبينًا لمراتِ الفعلِ، أو علَمًا على المصدرية، ولكن الاستعمالَ فى اللغةِ ينطوى على نسبةِ شيوعٍ غيرِ محفوظة بين ثلاث الصورِ، ذلك لصعوبةٍ فى الاستخدامِ اللغوى، من حيثُ النطقُ والأداءُ الصوتى، واللبسُ فيما إذا كان المصدرُ معرفًا، بدرجةٍ أقلَّ فى الصعوبةِ واللبس إذا كان منونًا، وبدرجةٍ تكاد تنعدمُ فيما إذا كان مضافًا؛ لذا كانت درجاتُ الشيوعِ مطردةً طردًا عكسيا مع درجاتِ الصعوبةِ فى النطقِ والأداءِ الصوتى ووجودِ اللبس.

ثالثا: درجات قياسية إعمال المصدر:

يجعل النحاةُ -معظمهم- المصادرَ على ثلاثِ مراتبَ فى الإعمالِ، وقياسيته[1]:

الأولى: للمنونِ؛ لأنه يكون نكرةً كالفعلِ، وهو مشبهٌ به فى الإعمالِ، والمنونُ يكون نكرةً لفظًا ومعنى.

والثانية: للمضافِ؛ لأنه مشبهٌ للفعلِ معنى، من حيث إن الإضافةَ فى نيةِ الانفصال، لكنه يخالفه لفظًا؛ لأن ظاهرَه مُشاكلٌ لما يكونُ إضافتُه حقيقة.

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ - ٥٦٥/ شرح ابن يعيش ٦ - ٥٩، ٦٠.

والثالثة: للمعرفِ بالأداةِ؛ لأن أداةَ التعريفِ تخرج المصدرَ من الشبهِ بالفعلِ.

رابعا: ذكرُ المصدر دون معمولاته:

قد يجيءُ المصدرُ الصالحُ للعملِ دونَ ذكرِ أيِّ معمولٍ له، لا مرفوعٍ ولا منصوبٍ[1]، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿**وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ**﴾ [الزمر: ٧]، أى: أن يكفروا، فلم يُذكرْ مرفوعٌ بالمصدرِ، ولا متعلقٌ به.

خامسا: إعمالُ المصدر غير الدال على المفرد:

شرط بعضُهم الإفرادَ فى إعمالِ المصدرِ، فلا يعملونَه مثنى ولا مجموعًا، ولم يشترطْه بعضُهم، ومنهم ابنُ عصفور، وابنُ مالك.

وقد يجمعُ المصدرُ، ويؤدى عملَ الفعلِ متى توافرت فيه الشروطُ المذكورة. وهو قليلٌ.

ومنه قولُ الشاعر:

وقد وعدَتْك مَوْعِدًا لو وَفَتْ به ... مَوَاعِدَ عُرْقُوبٍ أَخَاه بِيَثْرِب[2]

حث نصب (أخاه) بالمصدرِ المجموعِ (مَوَاعِد)، وهو جمعُ مَوْعِد، بمعنى (وعد). ويرى: مواعيد، على أنه جمع (ميعاد)، بمعنى (وعد). ويروى: كموعود عرقوبٍ أخاه، ، وموعود مصدرٌ على وزنِ مفعول[3].

ومنه قولُ العرب: تركتُه بملاحسِ البقرِ أولادَها، ملاحس، جمع ملحس، وهو بمعنى لَحْس، وفى القولِ محذوف، والتقدير: تركته بموضعِ ملاحس، فحذفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مقامَه، و(أولاد) مفعولٌ به للمصدرِ المجموعِ (ملاحس).

---

(١) شرح التسهيل ٣ - ١١٢.

(٢) الكتاب ١ -٢٧٢/ شرح ابن يعيش ١ -١١٣/ شرح التسهيل لابن مالك ٣ -١٠٧/ المساعد على التسهيل ٢ - ٢٢٧.

ينسب إلى الشماخ، أو إلى الأشجعى أو (علقمة بن عبدة التميمى).

(٣) يرجع إلى : شرح التسهيل لابن مالك ٣ - ١٠٧.

ومنه قولُ الشاعر:

قَـدْ جَـرَّبُوه فـمـا زادت تجـارِبُهم أبا قـدامـةَ إلا المجْـدَ والفَنَعـا[1]

حيث (تجـارب) جمعُ المصـدرِ (تجربة) قـد أضيفَ إلى ضـميرِ الغـائبين، وهو الفاعلُ، ونصب المفعولَ به (أبا). والتقديرُ: أن جرَّبوا أبا قدامة.

سادسا: إعمال المصدر جانبٌ دلالى فى التركيبِ:

أرى أن إعـمالَ المصـدرِ واسمَ المصـدرِ إنما ينبعُ من جـانبٍ دلالى، لا تركيـبى لفظى؛ حيثُ إن المصدرَ يعملُ متى كـانَ دالًّا على الفعلية وهى الحدثية، وأرى أنه فى هذا البناءِ، أو فى هذا السياقِ الدلالى، يتضمن حـدثًا وفاعلَه، فهو بمثابةِ اسمِ الفعلِ، واسمِ المفعولِ.

أى: يدلُّ المصدرُ على إعمالٍ ما قد حَدَثَ، أو يحدثُ، أو سيحدث.

لذلك فإن المصادرَ غيرَ العاملةِ لايـكون فيها هذا الجانبُ الدلالى؛ إذ إن المصدرَ المؤكدَ إنما هو تكرارٌ لحدث سـابقٍ مذكور. داخلَ فعلٍ وفاعـل، فليس المقصودُ منه إعمالَ عملٍ، وإنما الإعمالُ المقصودُ يذكرُ فيما سبق هذا المؤكدَ، وهو الفعلُ.

والمصدرُ المبينُ للعددِ لا يؤْتى به للإعمال، وإنما ليبينَ عددَ مراتِ الفعلِ السابق. إِذَنْ؛ فهو ليس معبرًا عن حدثٍ ما وإنما يكونُ لغرضٍ دلالى معين.

والمصادرُ الأعـلامُ كالأسماءِ الأعـلامِ لا يصحُّ لها أن تعملَ؛ لأنها قَـدْ وُضِعتْ لدلالة خاصـة لا تحيدُ عنها، وهى المصـدريةُ. كما أن ألفاظَ الأعـلامِ إنما وضعتْ للدلالةِ على العلمية - لا غيرُ.

فالأعلام: (محمَّدٌ، ومحمودٌ، وتأبَّطَ شَرًّا، وينقل، وينبع ....إلخ) لا تعملُ بوضـعِها الـبنيوى، والذى يخـتلفُ بين اسمِ الفاعل، واسمِ المفـعولِ، والجـملة، والفعل، وذلك لنقلِها من هذه الأصولِ البنيويةِ إلى دلالةٍ أخرى، وهى العلمية .

(١) الصبان على الأشمونى ٢ - ٢٨٧.

تجاربهم: جمع تجربة، الفَنَع: الخير، والكرم، والفضل، والثناء.

فـالجانب الدلالـى من اللفظةِ المسـتخـدمـةِ فى التركـيب هو المعـولُ فى أثرِها النحوى.

والمصدرُ بوضعه الأصلى البنيوى يدلُّ على الحدثيـةِ لا غيرُ، لكنه يكتسبُ جانبًا دلاليا آخـرَ من التركيب، سواءٌ أكـان هذا الجانبُ ظاهرًا فى اللفظ، إذا ذُكر مـعه معمـولاتُه، أم كان مقدرًا، حـيث يستترُ فى تركـيبِه، ويُفْهم من الخـاصةِ الدلاليةِ للمصدرِ، إن متعديًا إلى واحدٍ أو أكثر، وإن لازمًا، وإن احتاج إلى متعلق.

فإذا قلت:

- (الضرب): فهذا مصدرٌ دالٌّ على الحدثية، وهى معنى الضرب.

- أساءنى الضربُ: فـهذا يدلُّ على حدثٍ وقع بالضرورة، ثم اكـتسب الحدثُ من خلال التـركيبِ جانبا دلاليـا آخر، وهو الفاعليةُ؛ لأن كل حـدثٍ فى تركيبٍ مفهوم لابدَّ له من محدثٍ فاعل.

- أساءنى ضربُكَ: فهذا يدلُّ على ضَرْبٍ، أى: حدث وقع علَيْك، أو منك.

- أساءنى ضربُك أخاك: فهذا يدلُّ على ضربٍ وقع منك على أخـيك.

لهذا فـإن النحاةَ يُضطرون إلى أن يجـعلُوا من شروطِ إعمـالِ المصدرِ أن يصحَّ إحلالُ (ما) والفـعل، أو (أَنْ) ومعموليها، مـحلَّه، وكلُّها فيها مـعنى الحدثيةِ التى تتضمنُ فاعلَها.

****